وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

جباية الضرائب في ظل الاقتصاد الرقمي دراسة حالة لمفتشية الضرائب المنطقة-خنشلة الصناعيةخخخ ---

✓ بلعيدي فضيلة.

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مزاهدية رفيق	أستاذ تعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسا
نصراوي دنيا	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرفا
بغنة سهيلة	أستاذ محاضر ب	جامعة خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

شكـــــــــر وتقدير

نحمد الله عز وجل ونثني عليه لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أنعم علينا ووفقا
إلى العودة من بعيد لمواصلة الدرب وتقديم هذا العمل المتواضع .
والصلاة والسلام على خير البرية وبدر التمام سيدنا وحبيبنا وشفيعنا يوم الزحام نبي الله
سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام
اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة نصراوي دنيا زاد على التوجيهات
والنصائح التي لم تبخل بها في سبيل تقديم هاته الدراسة.
كما نتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة
و كل أساتذتنا الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
إلى كل هؤلاء جزيل الشكر والعرفان

الإهداء

إلى أبي ألبسه الله ثوب الصحة والعافية، إلى روح والدتي التي غادرتنا بدون وداع رحمها الله وأسكنها جنة الفردوس الأعلى

إلى كامل أفراد عائلتي حفظهم الله ورعاهم، إلى أميرتي الصغيرة آلاء الرحمان و البرعمين صهيب وآدم أمير، إلى كل الزملاء والأصدقاء أينما عرفتهم وجمعتنا بهم الاقدار

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

اليامنة

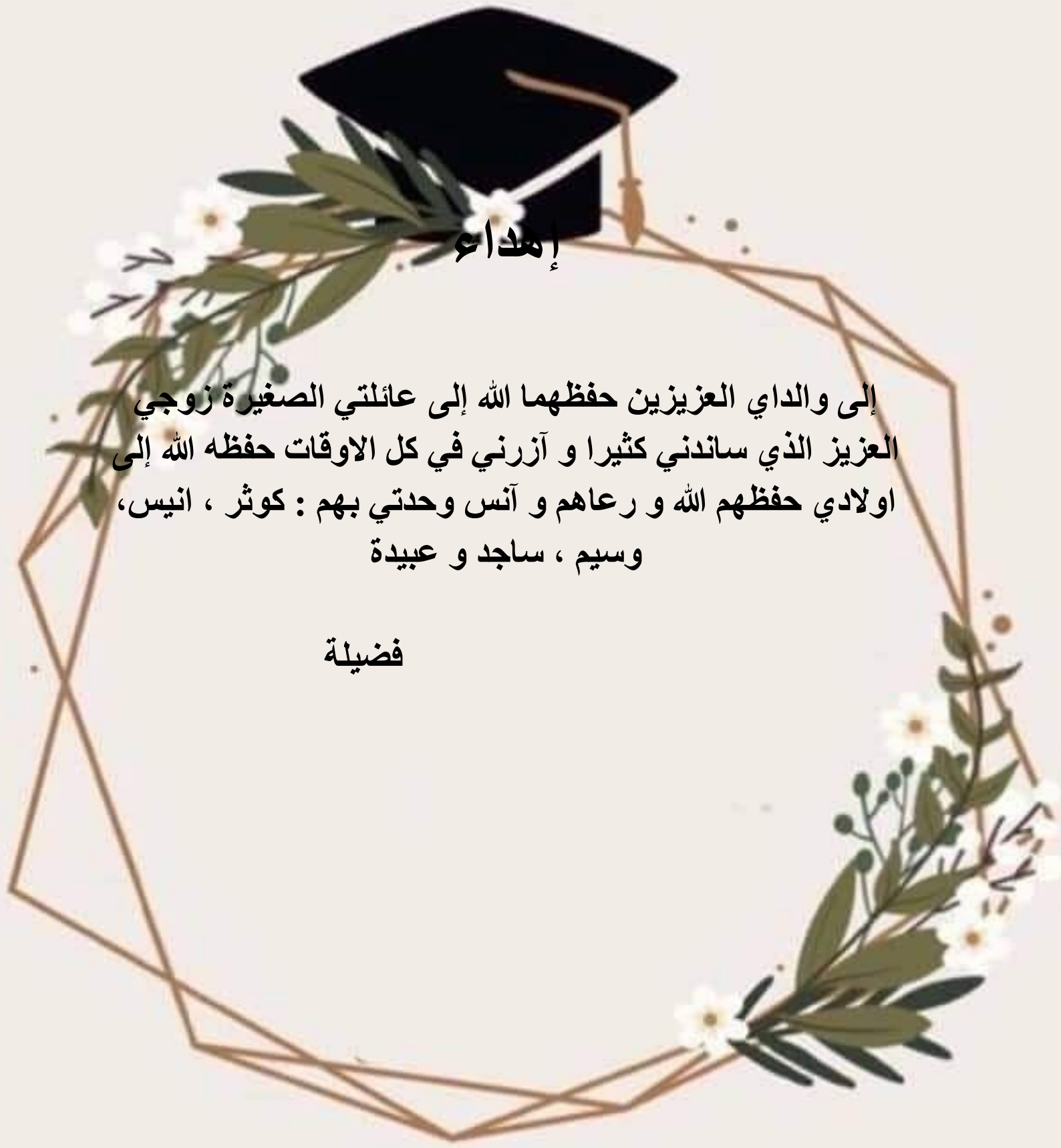

إهداء

إلى والداي العزيزين حفظهما الله إلى عائلتي الصغيرة زوجي العزيز الذي ساندني كثيرا و آزرني في كل الاوقات حفظه الله إلى اولادي حفظهم الله و رعاهم و آنس وحدتي بهم : كوثر ، انيس، وسيم ، ساجد و عبيدة

فضيلة

الملخص

الملخص

هدفت دراستنا هاته إلى الاطلاع على مدى استغلال الأنظمة الإلكترونية في دعم وتطوير وتحسين دور الإدارة الجبائية بغية الرفع من التحصيلات الضريبية ورصد أكبر فئة من المكلفين باعتبار الضرائب المورد الرئيسي والدائم لضمان التدفقات الدورية للإيرادات ودعم الخزينة العمومية بها .

واعتمادنا في الجانب التطبيقي على مسائلة عينة من موظفي قطاع الضرائب (المفتشية) متبعين المنهج الوصفي في جمع والمعلومات والمعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث ولجنا إلى الموقع الالكتروني الذي تم فتحه على شبكة الأنترنت وتصفحنا مختلف المواقع الخاصة بالمديرية، وتوصلنا في الختام إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم بشكل مباشر في رفع الإيرادات الضريبية، وذلك من خلال استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في النظام الضريبي .

الكلمات المفتاحية: الادارة الجبائية، التحصيل الضريبي، الاقتصاد الرقمي، رقمنة النظام الضريبي .

Abstract

Our study aims to examine the extent to which electronic systems are used to support, develop and improve the role of fiscal administration in order to raise tax collections and monitor the largest category of taxpayers as the main and permanent resource for ensuring periodic revenue flows and supporting the public treasury.

On the applied side, we relied on the question of a sample of tax sector employees. (Inspectorate) Following the descriptive approach to collecting information and data related to the subject matter of the study, we went to the website that was opened on the Internet and browsed the various sites of the Directorate, concluding that the digitization of fiscal administration directly contributes to raising tax revenues through the use of information and communication technologies in the tax system.

Keywords: fiscal administration, tax collection, digital economy, digitization of the tax system.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص	I
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: أساسيات حول جباية الضرائب	01
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة	02
المطلب الأول: ماهية الضريبة وخصائها	02
المطلب الثاني: مبادئ وتقنيات فرض الضريبة	04
المبحث الثاني: واقع النظام الضريبي في الجزائر	09
المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي أسسه وأهدافه .	09
المطلب الثاني: التحصيل الضريبي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني	16
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: واقع الجباية الضريبية في ظل الاقتصاد الرقمي	20
المبحث الأول: مدخل الاقتصاد الرقمي	21
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه	21
المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الرقمي ومتطلباته	26
المبحث الثاني: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي	32
المطلب الأول : اثر الرقمنة على التحصيل الضريبي	33
المطلب الثاني : آفاق عصرنة الإدارة الجبائية	35
خلاصة الفصل الثاني	39
الفصل الثالث: واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية في الجزائر دراسة حالة لمفتشية الضرائب المنطقة الصناعية خنشلة	41
المبحث الاول : تقديم عام لنظام المعلومات الالكتروني .	43
المطلب الأول : نشأة ومفهوم البوابة الإلكترونية Jibaya Tic .	43
المطلب الثاني : مزايا البوابة الإلكترونية Jibaya Tic واطارها القانوني .	45
المبحث الثاني: آلية التصريح والدفع إلكترونيا .	47
المطلب الأول: الدخول والتصريح .	47
المطلب الثاني: تسجيل التصريح عبر الأنترنت .	51
خلاصة الفصل الثالث	65
خاتمة	66
قائمة المصادر والمراجع	71
الملاحق	77

قائمة الأشكال والجداول

01- فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
1- جدول حساب الضريبة على الارباح التجارية و الصناعيةBIC	13
2- جدول حساب الضريبة على الرواتب و الاجور ISI	13
3- **توزيع الرسم على النشاط المهني لنسبة 1.5 %**	14
4- **معدلات الضريبة على الدخل الاجمالي**	15

02- فهرس الأشكال

الشكل	**الصفحة**
1- هيكل الاقتصاد الرقمي	**27**
2- مراحل تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية	**28**

مقدمة

1- مقدمة

في ظل التطورات الحاصلة في المجال السياسي والنقدي والمالي كان لابد على الإدارة الجبائية اختيار وتحديد توجهاتها المستقبلية لاسيما فيما يتعلق بأسلوب الإدارة الإلكترونية الرقمية وتحديد الإيجابيات والسلبيات والنقاط الموضوعية الكفيلة بالتعامل مع متطلبات تطبيق نموذج رقمنة الإدارة الجبائية واستغلالها من اجل تحسين الآداء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية وخفض التكاليف المتعلقة بها وكذا مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز دور المكلفين من خلال تطوير الادارة الضريبية، وقد عرف النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات وتعديلات من حيث هيكلة وأهدافه إبتداءا من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك بقصد تكييف المنظومة الجبائية مع السياسة التنموية والاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق نظام جبائي مرن يواكب ويساير جميع المتغيرات المحلية والعالمية ويجعل منه وسيلة لجلب أكبر قدر من الموارد المالية .

تقديم إشكالية الدراسة

من خلال ما ورد في التمهيد فإن أهمية ودور القطاع الجبائي في الجزائر قد برزت خاصة بعدما سجلت الإيرادات تراجع بسبب الانخفاض العالمي لأسعار المواد البترولية التي تعتبر المورد الأساسي لضمان الايرادات العامة حيث وبسبب هذا التراجع سجل عجز في ميزانية الدولة أدى إلى العجز في تغطية نفقاتها، الامر الذى أدى إلى إعادة النظر في المنظومة الضريبية وتطويرها توجها إلى إعادة هيكلتها ورقمنتها من أجل الرفع من الموارد المالية المتأتية من جانب الأفراد المكلفين بالضريبة والعمل على توسيع نطاق فرضها، مع التطور التكنولوجي والتوسع في استخدام الاعلام الآلي في جميع المجالات لما يوفره من جهد ووقت ودقة في معالجة المعطيات والاحتفاظ بها مما جعل اعتماده في النظام الضريبي حتمية لابد منها في إطار التوجه نحو رقمنة النظام الضريبي وتوحيد عمل القطاع في ظل هذا النظام الرقمي، ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ✓ ما هو واقع النظام الجبائي الضريبي وما مدى مواكبته للمتغيرات الحاصلة في جميع المجالات لاسيما ما تعلق برقمنة هذا القطاع.

1- الاشكالية الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي كغيره من القطاعات في اطار التوجه نحو رقمنته.
- ما مدى أهمية التحصيلات الضريبية ومساهمتها في رفع مستوى ايرادات الدولة.
- كيف تساهم الهياكل الجديدة التابعة للنظام الضريبي وزيادة مستوى التحصيل وتوسيع قاعدة المكلفين.

2- فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة ارتئينا صياغة الفرضيات التالية ومحاولة التأكد من خلال دراسة كافة جوانب الموضوع .

- تمت الاصلاحات في مجال النظام الضريبي تمهيدا لرقمنة هذا القطاع وتطوير أدائه.
- إن النظام الجبائي بعد الاصلاحات والتي تم بموجبها استحداث هياكل جديدة فيه كرس لتأسيس نظام متكامل لضمان تحصيل ضريبي فعال.

- إن عملية إعادة هيكلة النظام الضريبي وادخال الرقمنة الالكترونية الحديثة ساهم بشكل ملحوظ في زيادة الحصيلة الضريبية رغم المعوقات والعراقيل التي أدت دون التطبيق السليم لنظام الرقمنة.

3- هيكلة الدراسة:

من خلال الاشكالية المطروحة والفرضيات المتوقعة كان لابد من تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

3-1- الفصل الأول: أساسيات حول جباية الضرائب.

تناولنا فيه مفاهيم وعناصر متعلقة بالضريبة وقمنا بتقسيمه لمبحثين (**المبحث الأول**) عرفنا من خلاله **الضريبة وما تتميز به من خصائص وكذا المبادئ والقواعد التي تحكمها**، وبالنسبة (**للمبحث الثاني**) فقد تطرقنا فيه إلى **واقع النظام الضريبي في الجزائر أسسه وأهدافه .**

3-2 الفصل الثاني: واقع الجباية الضريبية في ظل الاقتصاد الرقمي

حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين فتناولنا في (**المبحث الأول**) **تعريف الاقتصاد الرقمي وخصائصه**، أما في (**المبحث الثاني**) فهو عبارة عن **ايجاد العلاقة بين رقمنة الادارة الجائية والتحصيل الضريبي** .

3-3 الفصل الثالث: تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية في الجزائر

تناولنا في هذا الفصل مراحل وآليات توجه المديرية العامة للضرائب نحو رقمنة قطاعها من خلال إنشائها للبوابة الالكترونية "جبايتيك" حيث قمنا بتقديم عام **لنظام المعلومات الالكتروني** من خلال (**المبحث الأول**) وتناولنا في (**المبحث الثاني**) **طرق وآليات التصريح والدفع الإلكتروني.**

الجانب الميداني: دراسة حالة ـ مفتشية الضرائب خنشلة.

4- حدود الدراسة

يمكن حصرها فيما يلى:

4-1 الحدود البشرية: تمت الدراسة بمفتشية الضرائب ومع موظفيها.

4-2 الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بمفتشية الضرائب – المنطقة الصناعية خنشلة.

4-3 الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2024/2023.

4-4 الحدود الموضوعية: تم تسليط الضوء على مدى استغلال الرقمنة وتكريسها في مجال التصريح والدفع من قبل المكلفين.

5- أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة حيث تعد عصرنة النظام الضريبي ورقمنته امرا حتميا وذلك بالنظر لما يحتله من مكانة هامة في تطبيق السياسة المالية ورصد لموارد مالية على الأنشطة المختلفة لجميع الأطراف الفاعلين في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والذين يساهمون بشكل أو بآخر في المشاركة في الدورة الاقتصادية وتحقيقا للعدالة الاجتماعية.

6- أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى الرغبة في الاطلاع على مدي استغلال التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الجبائية وكذلك دراسة ما مدى استجابة المكلفين للتعامل بتقنيات الاتصال الحديثة.

7- أهداف الدراسة

تنحصر أهداف الدراسة فيما يلى:

- ✓ الاطلاع على التكنولوجيات المستحدثة في القطاع الجبائي كغيره من القطاعات
- ✓ قياس ما مدي تأثير استخدام نظام الرقمنة على عمليات التحصيل الضريبي.
- ✓ ابراز دور الرقمنة في الرفع من مستوى أداء مختلف هياكل النظام الجبائي.

8- منهج الدراسة

نظرا لكون الدراسة تتناول جانب من المفاهيم الثابتة وعناصر تقليدية ومعطيات بيانية وللإجابة على التساؤلات المطرحة اعتمدنا المنهج الوصفي.

9- صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي تلقيناها في هذه الدراسة هو عدم إعطاء أهمية لهذا التوجه الرقمي في هذا القطاع وعدم ظهور بوادره لتو.

الفصل الأول: أساسيات حول جباية الضرائب

- **الفصل الأول: أساسيات حول جباية الضرائب.**

يعود اهتمام الفكر المالي بالضرائب لزمن بعيد نظرا لأهمية الالتزام الضريبي وتنوع آثاره فالضرائب هي اقتطاع جانب من مداخيل الأفراد لصالح الدولة وهي بذلك تمارس تأثيرا بالغا على مستوى الاستهلاك والإنتاج ، كما أنها الفرصة الوحيدة من نوعها للسلطات العامة للقيام بدور رائد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك تعتبر الضرائب العنصر الأساسي في مجال الدراسات المالية وهذا الأمر ليس راجع لكونها من أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة، ولما تحدثه من تغيرات تقنية و اقتصادية متعلقة بفرضها أو بأثرها من جهة أخرى ومن هذا المنطلق أصبح الحديث عن موضوع الضرائب علما قائما بذاته في كل دول العالم والذي هو جوهر حديثنا في هذا الفصل ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي:

- ماهي الأسباب التي يقوم عليها النظام الجبائي.

وللإجابة على هذا التساؤل سوف نتطرق إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول جباية الضرائب.

المبحث الثاني: واقع النظام الضريبي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة .

تعتبر الضريبة من أقدم وأهم مصادر الإيرادات والتي أصبحت تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها ولتحقيق حاجات أفراد المجتمع من جهة وأصبحت هي المؤثر الأساسي على النشاط الاقتصادي حيث أنها تعتبر وسيلة لتسير ونموذج للتمويل الاقتصادي لإعادة توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع .

المطلب الأول: ماهية الضريبة وخصائها:

تعددت التعاريف وتنوعت الخصائص التي أعطاها علماء المالية والمفكرون الاقتصاديون للضريبة، غير أن هذه التعاريف تنصب في إطار واحد وتتحدد بشرطين أساسين للضريبة وهما عنصر الإجبار والمقابل المادي الملموس.

- **تعريف الضريبة:**

عرفت على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا للدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء وبصفة نهائية دون أن تعود عليه بمنفعة خاصة مقابل دفع هاته الضريبة.
وهي أيضا فريضة مالية نقدية توديها الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحويل نفقاتها وتحقيق الاهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية.[1]
ويكن تعريفها أيضا "على انها فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون وتشريع معين وتحصيل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها." [2]
لضريبة هي المساهمة المالية الإجبارية التي يدفعها الأفراد بصفة نهائية وبدون مقابل من أجل تحقيق المنفعة العامة وتكون هذه المساهمة حسب طاقة الموظفين ونسبة إنفاقهم.[3]

- **خصائص الضريبة**

من التعاريف المقدمة لضريبة نجد أنها تركز كلها عن خصائص معينة والتي يمكن حصرها فيما يلى:

أ – الصفة النقدية للضريبة:

في العصر الحديث تفرض الضريبة على شكل نقدي خلافا للنظام الضريبي السابق حيث كانت تحصل على شكل عيني من كل ما ينتجه أو يتعامل به الفرد و تحصيل الضريبة بشكل نقدي يسهل على تحصيلها ويخفض من نفقات الاحتفاظ بها.[4]

ب ـ الضريبة ذات طبيعة اجبارية:

نقصد بها أن الضريبة بمجرد اقرارها من طرف السلطات المختصة فإن المكلف بها مجبرا بأدائها، ان صفة الاجبار في الضريبة هي ذات صبغة قانونية فالإجبار قانوني وليس معنوي نجد مصدره في القانون وليس في إرادة الافراد.[5]

ج- الضريبة تحصل بشكل نهائي:

ويقصد بذلك أن مبلغ الضريبة المستحق والمحصل من المكلف لم يتم ارجاعه له كما هو الحال بالنسبة للقروض العامة.

د- الضريبة تدفع دون مقابل:

حيث تدفع الضريبة من طرف المكلف دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة.[6]

---

[1] محمد أحمد الكايد " الإدارة المالية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي "الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر، عمان 2010 م، ص 144.

[2] عبد الناصر نور وآخرون "الضرائب ومحاسبتها "دار المسيرة للنشر والتوريع عمان، الطبعة الأولى 2003م، الطبعة الثانية 2008م، ص 13 .

[3] حسين الصغير " دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية" دار المحمدية العامة الجزائر، الطبعة الأولى 1999م، ص 53.

[4] ـ محمد ابو نصار، محفوظ المشاعلة، الضرائب و محاسبتها بين الضريبة والتطبيق مطابع الدستور التجاري، الأردن 2002 ص 4.

[5] ـ قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة بومرداس 2012، ص 04.

[6] ـ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت 2003 ص120.

ح- الضريبة تفرض من جهة عامة:
أي لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون فالإدارة الجبائية التي تقوم بتنفيذ ارادة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المخصصة.[1]
خ – هدف الضريبة في تحقيق النفع العام:
أي ان الضريبة يجب أن توجه لتغطية تكاليف الانفاق العام الذى تهدف الدولة من خلاله الى تلبية الحاجات المختلفة لأشخاص المجتمع.[2]
المطلب الثاني: مبادئ وتقنيات فرض الضريبة
أ – مبادئ فرض الضريبة
الضريبة العصرية هي ضريبة داخلية وغير حيادية كما كانت سابقا بحيث أصبحت تلعب دورا هاما في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وفي توجيه الاستثمارات الانتاجية وهي قبل كل شيء مورد مالي أساسي توليه الدولة اهتماما كبيرا قصد تنمية وتغذية خزينتها، ولما كانت للضريبة كل هذه الأهمية فقد وضع لها ومن فترة طويلة قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه للنظام الضريبي وهذه القواعد تشكل الأساس التقليدي للضريبة حتى أن بعضهم قد عبر عنها بأنها اعلان حقوق المكلفين وواضع هذه القواعد الاقتصادي الانجليزي آدم سميث في كتابة الشهير "ثروة الأمم " ومحتوي هذه القواعد ما يلي:
أولا: مبدأ العدالة
لقد وضعت هذه القاعدة قيد العمل للقضاء على الامتيازات التي كانت بعض الطبقات الخاصة معفاة من دفع الضرائب ويقصد بالعدالة ذلك النظام الذى يوزع الأعباء المالية للضرائب بعدالة بين افراد المجتمع اي مساهمة الافراد في النفقات العامة دون تمييز وبمعنى آخر ان تكون مساهمتهم متناسبة مع مداخيلهم باستثناء اصحاب المداخيل الضعيفة، وحسب "آدم سميث" يجب ان يشارك رعايا الدولة في نفقات الحكومة كل بحسب الامكان تبعا لمقدرتهم اي نسبة دخل كل منهم الذي يتمتع به في حماية الدولة، وحديث آدم سميث على مبدأ المساواة في القدرة يعني تكون الضرائب محققة للمساواة بين الناس في القدرة على اداء الضريبة وهو يعتبر معيارا أقرب إلى العدالة من غيره[3].
والمساواة تتركز على كيفية الحساب وتحمل العبء الضريبي من طرف المكلف، ونلاحظ نتيجة تطور الفكر المالي التخلي عن النظام الذى كان سائدا من قبل وخاصة في تحديد العبء الضريبي والمتمثل في الضريبة النسبية والتي يبقى معدلها ثابتا مهما تغير الدخل، وظهرت فكرة تصاعدية للضريبة و رغم هذا التطور في الفكر المالي تبقى عدالة الضريبة نسبية.
ثانيا : مبدأ اليقين والوضوح

1- خالد شحادة الخطيب، **اسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 3، 2005م، ص 146.
2 - قاشي يوسف، المرجع السابق، ص 5.
3 - حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر 2006، ص 44.

يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها يلزم كل فرد بدفعها اي ان تكون يقينية ليست عشوائية كون الضريبة إلزامية تحددها السلطات المركزية والقانون يحدد فيه المعالم الضريبية من حيث نسبتها ووعائها ومواعيد تحصيلها والاعفاءات الخاصة بها، حيث يكون المكلف بها على دراية تامة بالنصوص القانونية بها وهذا لا يأتي إلا إذا كانت النصوص التشريعية مستقرة وثابتة وليست عرضة لتبديل والتغيير دون أن يترك ذلك لاجتهاد الإداريين [1]

ثالثا: مبدأ الملائمة في التحصيل على الضريبة أن تجبى في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف وبالصفة الاكثر تيسيرا له و يعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الاوقات ملائمة لدفع الضريبة كأن تجبى ضريبة المرتبات والأجور من المكلفين في أوقات استلام اجورهم وتجبى ضريبة الارباح التجارية والصناعية في نهاية الدورة المالية وعند تحقيق الأرباح .

رابعا: مبدأ الاقتصاد في التحصيل المقصود بالاقتصاد هنا أي الاقتصاد في نفقات الجباية بحيث تكون النفقات التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على الايرادات الضريبية أقل ما يمكن وهذا الامر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر ايراداتها وتقل نفقات تحصيلها .

إن قاعدة الاقتصاد ليس من السهل دوما تطبيقها فهناك ضرائب يستدعي جمعها عدد كبير من العاملين وخاصة في عصرنا الحديث مما يتطلب أعباء ونفقات مالية مرتفعة.

ب – تقنيات فرض الضريبة

ويقصد بتقنيات فرض الضريبة مجموع العمليات التي يتم بموجبها اعداد وتحصيل الضريبة اي تحديد الأوضاع والاجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة وضبطها وتحصيلها.

- **وعاء الضريبة:**

وهو العنصر الاقتصادي الخاضع للضريبة سواء كان نشاطا، سلعة، عمل أو حيازة تكون مصدر للضريبة اذ أنه يمكن ان يكون اما الفاعل الاقتصادي بنفسه أو نتائج نشاطاته كرؤوس الأموال، الدخل، السلع مثلا [2] وهناك طريقتان لتقدير الوعاء الضريبي.

التقدير غير المباشر: ونجد فيه أسلوبين

- **التقدير عن طريق المظاهر الخارجية**:

تعتمد الادارة الضريبية حسب هذه الطريقة عند القيام بتقدير الوعاء الضريبي على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف بالضريبة مثلا الاستبدال بالقيمة الاجبارية لسكن المكلف أو محل عمله، عدد العمال، عدد السيارات التي يملكها.

- **طريقة التقدير الجزافي:**

ويتم تقدير الوعاء الضريبي حسب هذه الطريقة بطريقة جزافية وذلك بالاستناد إلى بعض المؤشرات التي لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة وقد تكون هذه المؤشرات التي يعتمد عليها التقدير الجزافي قانونية يحددها النظام الضريبي مثل تقدير الارباح التجارية للمكلف نسبة من رقم الاعمال

1 - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1965 م، ص 95.

2 - محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة، جامعة مصر، 1996 م، ص 192 .

وهذا ما يسمى بالجزافي القانوني، كما يمكن تقدير الوعاء الضريبي بالاتفاق بين الادارة الضريبية والمكلف على رقم الاعمال يمثل مقدار دخله و هذا ما يسمى بالجزافي الاتفاقي.

التقدير المباشر:

وهي الطريقة الأكثر ثقة وانضباطا عند تقدير الوعاء الضريبي وتتم بأسلوبين:

- **تصريح المكلف بالضريبة**:

ومضمون هذه الطريقة التي يقوم المكلف بنفسه بتقديم تصريح للإدارة الضريبية ويتضمن هذا التصريح بعناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة، ومن خلال هذه الطريقة يلجأ أحيانا المكلف بالضريبة إلى تحليل المادة الخاضعة للضريبة وعليه يخضع القانون الضريبي لتصريحات المكلف لرقابة الادارة الضريبية لتأكد من صحتها.

- **التصريح المقدم من الغير:**

بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر غير المكلف بالضريبة تقديم تصريح إلى إدارة الضرائب، بشرط أن يكون هذا الغير مدينا للمكلف بمبالغ تعتبر ضمن الدخل الخاضع للضريبة (علاقة قانونية تربط المكلف بالشخص الغير) كأن يقدم صاحب العمل تصريحا إلى إدارة الضرائب عن قيمة ما يدفع لصاحب العقا .

*** ربط الضريبة:**

يقصد بالربط الضريبي تحديد مبلغها الذي يجب على المكلف دفعها وتحديد هذا المبلغ يتم أولا بتحديد الوعاء الضريبي أو المادة الخاضعة، ثانيا المرور إلى ربط الضريبة وهناك عدة طرق تقنية في تحديد وتقييم المادة الخاضعة للضريبة يعتمد عليها المشرع و نلخصها في ثلاثة طرق رئيسية.[1]

- **النظام الحقيقي:**

نظام عام تحدد فيه الضريبة حسب المعلومات التي ترد من المكلفين بالضريبة إلى مصلحة الضرائب وتقوم هذه الأخيرة بتقييم مبلغ الضريبة من خلال وثائق محاسبية محددة.

- **النظام الجزافي:**

وفي هذا الإطار تحدد الضريبة بطريقة جزافية اعتمادا إلى تصريحات المكلفين فتقوم مصلحة الضرائب بإعادة تقييم هذه التصريحات ومن ثم نسبة الضريبة حسب السعر أو النسبة المطبقة .

- **نظام التصريح المراقب:**

وهو نفسه التصريح الحقيقي ولكن يخص أصحاب المهن الغير تجارية والغير صناعية وبإخضاع أقل

ج – تحصيل الضريبة:

نعني بتحصيل الضريبة مجموع الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وهناك طريقتين للتحصيل هما:

1 ـ خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، الطبعة الثانية دار هومة للنشر والتوريع الجزائر 2006ص 16،17 .

- **التسديد من طرف المكلف:**

أن يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى إدارة الضرائب من تلقاء نفسه دون مطالبة الادارة لأدائها في محل إقامته وهذه الطريقة الأكثر شيوعا.

- **التسديد من طرف الوسيط :**

وتسري هذه الريقة بصورة عامة في الضرائب الغير مباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة وبالنسبة للضرائب المباشرة كأن يقوم صاحب العمل (المكلف القانوني) الذي يدفع الدخل إلى المكلف بالضريبة من الدخل قبل توزيعه.[1]

المبحث الثاني: واقع النظام الضريبي في الجزائر

يسعى النظام الضريبي الى تحقيق أهداف تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية فهدفه الأسمى يبرز في تمويل الخزينة العمومية ويعتبر كوسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الاقتصاد نحو اتجاه معين، حيث سنتعرف على مفهوم النظام الضريبي مع توضيح أهم أهدافه.

المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي أسسه وأهدافه .

أولاً : مفهوم النظام الضريبي

هو الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة، ويتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية.

مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلائم مع الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف المجتمع.[2]

كما يعتبر النظام الضريبي دالة لمتغيرين أساسين هما:

1 ـ محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثانية ، دار هومة ، الجزائر 2003م ، 158، 159.

2 ـ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة هومة، الجزائر، 2003 ص 18 .

نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد من حيث كونه رأسماليا أم اشتراكيا وميكانيكية تشغيلية من حيث كونهما قائمة على آليات السوق أم التخطيط الشامل؛ درجة التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل وطبيعة النمو الاقتصادي من خلال التعريفات السابقة نجد أن النظام الضريبي يجب أن يكون انعكاسا للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، بالإضافة إلى أن النظم الضريبية الحديثة لا تعتمد على نوع من أنواع الضرائب بل تختار مزيجا متكاملا من أنواع الضرائب وتحاول أن تعدله ليكون أكثر ملائمة في تحقيق أهداف المجتمع، فعلى الدولة أن تحاول خلق نوع من الانسجام بين سياستها الضريبية ومختلف أنواع سياساتها الاقتصادية فالضريبة تعتبر متغير اقتصادي تستعملها الدولة كأداة للضبط الاقتصادي و تحقيق أهداف النظام الاقتصادي .

ثانيا: أسس وأهداف النظام الضريبي

أ - أسس النظام الضريبي

تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس وهي : السياسة الضريبية ، التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية

***السياسة الضريبية:**

تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبة معينة في مجتمع معين ، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر.

***التشريع الضريبي:**

هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة.

***الإدارة الضريبية:**

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها.[1]

ب- أهداف النظام الضريبي

1 - وكواك عبد السلام، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان فعالية النظام الضريبي في الجزائر، دفعة 2012/2011 .

ويبقى دائما الغرض الرئيسي لنظام الضريبي هو تغطية الأعباء العامة أي توفير الموارد المالية بصورة تضمن له الوفاء بالالتزامات اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع.

الأهداف السياسية: وتتمثل في ما يلي:

يؤدي فرض الضرائب إلى نشر الشعور بالانتماء الوطني، مما سيدفع المكلف إلى الاستفسار عن كيفية إنفاق هذه الأموال وبذلك نشر روح المسؤولية ؛استخدام الضرائب لتحقيق الأهداف السياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية.

الاهداف الاجتماعية

ويهدف النظام الضريبي من الناحية الاجتماعية إلى:

*العمل على التقليل من الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل بما يتفق مع العدالة الاجتماعية .

*استعمال الدولة للضرائب كوسيلة لرفع أسعار المنتجات التي ترها مضرة بالصحة .

*تمويل بعض الخدمات العامة لأفراد المجتمع كالأمن وغيره بالأموال المحصل عليها من فرض الضرائب.

الأهداف الاقتصادية

ويمكن سردها في النقاط التالية :

*تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الاستهلاك والرفع من معدلاتها في فترة التضخم .

*استخدام الضريبة كوسيلة لتشجيع وتوجيه النشاط الاقتصادي .

*العمل على حماية الصناعة الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق فرض ضرائب جمركية مرتفعة.

ثانيا: هيكل النظام الضريبي الجزائري

من المتعارف عليه أن النظام الجبائي ينقسم إلى قسمين : الجباية البترولية والجباية العادية ولكن عرف النظام هيكلين هما:

أولا : هيكل النظام الجبائي قبل سنة 1990

هذا النظام الجبائي يتشكل من ثلاثة أنواع من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تشكل ضرائب على الدخل وكذلك الضرائب الغير مباشرة التي تشكل ضرائب على الإنفاق إضافة إلى ضرائب على رأس المال كما أن المخطط الخماسي قد سطر الجباية الوظيفية وأهداف أكثر واقعية تمثلت في:

*برمجة جباية الضرائب العادية الغير منشورة بشكل يتماشى مع القدرة الشرائية للمجتمع.

*إدراج خاصية تشجيع الادخار الخاص.

*أهمية وضع إصلاحات على مستوى جباية الجماعات المحلية ويضمن هذا الهيكل 3 أنواع وهي[1]:

النوع الأول: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

إن الضرائب المباشرة أو ما يعرف بالضرائب على الدخل تندرج ضمن الضرائب النوعية المتعددة فيتعين طبقا لذلك تقسيم النشاط الاقتصادي إلى نوعين من الانشطة واخضاع دخل كل نشاط لضريبة حسب القواعد والأسعار الخاصة به مثلا هناك ضريبة تفرض على دخل العمل أو الأجور والضريبة تفرض على دخل الملكية العقارية في أي بيع ومن ثم فإن الضرائب على الدخل تفرض في الجزائر على :

- المداخيل التجارية والصناعية .
- المداخيل الغير تجارية .
- المداخيل المتولدة من نشاط الرواتب والأجور.
- المداخيل الفلاحية .
- إيرادات الديوان الودائع والكفالات .
- مجموع الدخل (ضريبة تكميلية).
- قرائض (تكميلية).
- فرائض القيمة .
- المداخيل العقارية .

جدول رقم (1) جدول حساب الضريبة على الارباح التجارية و الصناعية BIC [2]

جدول الدخل التجاري و الصناعي (دج)	المعدل(%)
18.000	5
من 18.010 إلى 30 000	10
من 30 001 إلى 60 000	20
60 001 إلى 100 000	25
100 001 1إلى 150 000	40
أكثر من 150 000	50

المادة 11 من قانون المالية سنة 1985

.جدول رقم (2) جدول حساب الضريبة على الرواتب و الاجور (ISI)[3]

قاعدة الضريبة	اعزب مطلق بدون اطفال	متزوج دون اطفال	متزوج له اطفال اعرب تحت العائلة طفلين او اكثر
3500	54900	47630	40330
4500	71600	62000	52510

[1] - دحدوح رياض، حداد عزيز، اليات تحصيل الضريبة في ظل الجباية الجديدة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية 2005/2004 ص23.

[2] - المادة 11 من قانون المالية سنة 1985.

[3] - قانون المالية لسنة 1985 ابتداءا من جانفي 1985

5500	884040	76700	65030
6500	100500	91700	77900

قانون المالية لسنة 1985 ابتداءا من جانفي 1985

.جدول رقم (3) توزيع الرسم على النشاط المهني لنسبة 1.5 %

الرسم على النشاط المهني	حصة العائد للولاية	حصة العائد للبلدية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحاية	المجموع
المعدل العام	% 29	% 66	% 5	% 100

المصدر : المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية 2022

النوع الثاني : الضرائب الغير مباشرة

هي ضريبة تفرض على الدخل والأموال بشكل غير مباشر نذكر منها:

1- الرسم على رقم الأعمال: وهي الضرائب على الاستهلاك المواد أو خدمات دخل المحل وهو يتكون من رسمين:

2- **الرسم الإجمالي على الإنتاج**: ويتم ذلك من خلال عمليتي البيع و الإنتاج ومن مميزاته أن معدله يتباين من 7إلى 8

3- **الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات** :حيث يشكل كل المؤدون الخدمات بصفة عامة والمبيعات التي تستهلك في نفس المكان وتجهيزات المنازل وعرض المشاهد السينمائية والمسرحية والألعاب ويمتاز هذا الرسم بكثرة نسبته التي تتراوح بين 20و 30.

*** الضرائب الغير مباشرة على الاستهلاك**

وهذه الضرائب تأخذ بعين الاعتبار المنتجات فهي تميز المنتجات ذات الاستعمال الواسع والمنتجات الكمالية مثل المواد البترولية والزيوت وكذلك المواد الصيدلانية ومن بين هذه الضرائب نجد ان الرسم على الذبح الذي يؤسس عند ذبح الحيوانات من أجل تقديم لحومها أو نجد كذلك حقوق ضمان على معادن التنمية التي تتكون من حق ثابت ورسم قيمي وبصفة عامة فإن هيكل النظام الضريبي.

كان يعتمد أساسا على الضرائب الغير مباشرة والتي تعدت 06من مجموع الإيرادات الجبائية وكذلك على الجباية البترولية[1].

ثانيا : هيكل النظام الجبائي في الجزائر بعد 1990 (الإصلاحات)

[1]- دحدوح رياض ، حداد عزيز ، مرجع سابق ، ص 33

لقد قامت الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات منذ سنة 1963 إلا أن أهمها يسمى النظام الجبائي كان سنة1991 أين كانت هناك إصلاحات للضرائب المباشرة وأخرى للضرائب الغير مباشرة والضرائب على التجارة الخارجية.

أولا: الإصلاحات الهيكلية للضرائب المباشرة

تم إصلاح الضرائب المباشرة بموجب المادة 38 من القانون 90-36 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 حيث وضع هذا النظام حدا للضريبة الفرعية والضريبة التكميلية لكنه وجد سلبيات كعدم فهم الإدارة الجبائية وكذا المكلفين بالضريبة فجاء تصحيح 1992 لتحقيق أهداف الضريبة المعاصرة .

جدول رقم(4) معدلات الضريبة على الدخل الاجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة
أقل من 60000	0
من 60001 إلى 180000	10
من 180001 إلى 360000	20
من 360001 إلى 720000	30
من 720001 إلى 1920000	35
أكثر من 1920000	40

ثانيا : الإصلاحات الهيكلية للضرائب الغير مباشرة

لقد أسس قانون المالية لسنة 1991 في مادته 65 رسمها على القيمة المضافة وكذلك رسما خاصا بعمليات البنوك والتأمينات طبق ابتداء من 01 جانفي 1992 دمج في ما بعد مع الرسم على القيمة المضافة لسنة 1995.[1]

ثالثا : إصلاحات الضرائب على التجارة الخارجية

جعل توسيع المجال لتنافس المتعاملين الاقتصاديين وفتح السوق الجزائري وكذلك تسعى الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة دفع بالدولة إلى تغيير سياستها المالية الخاصة بالرسوم الجمركية وإعطائها منظور تحفيزي للتنمية كإلغاء القيود على العائدات من الصادرات وتبسيط الإجراءات الجمركية والتقليل من المعدلات وأنواع الاقتطاعات المختلفة.

المطلب الثاني : التحصيل الضريبي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كثيرا بعملية التحصيل و يظهر ذلك من خلال الهيئات المختلفة الخاصة بتحصيل الضرائب المنتشرة عبر التراب الوطني، ولا يختلف مفهوم التحصيل الضريبي في الجزائر على المفهوم العام في جوهره وانما قد يكون الاختلاف في السياسات التي تتبعها الدولة في عملية التحصيل يمكننا اعطاء بعض التعاريف للتحصيل الجبائي في الجزائر كالتالي:

أ – تعريف التحصيل الضريبي .

- **التعريف الاول**

[1] المادة 38 من القانون رقم 90-39 المؤرخ في 2000/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1990 .

مجموع العمليات التي ترمي إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى الخزينة العامة .

- **التعريف الثاني :**

تحصيل الضريبة يعنى مجموع العمليات والاجراءات التي تقوم بها الادارة في سبيل وضع القوانين والانظمة الضريبية موضع التنفيذ، التحصيل الضريبي هو نقل مبالغ من المكلف بها إلى خزينة الدولة دون تعسف في اجراءاتها الإدارية ، بحيث تحد قدر الإمكان من حساسية الممول اتجاه الضريبة .

- **التعريف الثالث :**

تحصيل الضريبة هي المرحلة الاخيرة ، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الاصول والقواعد المقررة قانونيا، حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير و الاجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب .

ب - أثر التحصيل الضريبي على الاقتصاد الوطني .

كما راينا سابقا فإنه من اهداف الضريبة الهدف المالي والذي يتحقق من خلال تحصيل الضريبة ، إذ عندما تقوم الدولة بتحصيل الضرائب فإنها بذلك تقوم تأمين إيرادات مالية دائمة لخزينتها وهذا من اجل تغطية نفقات التسيير والتجهيز وتحقيق منافع عامة تعود بالفائدة على المواطنين جميعا كما أنه هناك اهداف سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية من عملية التحصيل الجبائي يمكننا ذكرها كما يلي:

- **آثار مالية :**

- رغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الانفاق العام فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي ، خاصة إذا ما تم اعتماد أنماط معينة من الضرائب ، كالضريبة على الدخل لتقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص أو الضريبة على الاستهلاك التي تعمل على كبح الطلب (الطلب مصدر من مصادر التضخم) ، ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي قدرة الدولة على الإخضاع الضريبي غير المحدودة بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاكتتاب العام.[1]

- **آثار اقتصادية :**

تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء الانكماش الاقتصادي وامتصاص القوة الشرائية لدى الافراد في حالة التضخم، أو كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق إعفاء النشاط من الضريبة أو تخفيضها على نتيجة النشاط أو اعفاء المواد الأولية اللازمة للقيام بهذا النشاط، ومن اثار الجباية الضريبية تشجيع شكل من اشكال الاستغلال كما هو في حالة اندماج المشروعات بإعفائها من الضريبة أو تخفيضها مما يساهم في زيادة نشاطها وقدرتها التنافسية .

- **آثار اجتماعية:**

يمكن أن تحقق الضريبة أهداف اجتماعية مثل تخفيف العبء الضريبي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، أو إعفاء بعض الهيآت التي تقوم بخدمات اجتماعية من الضرائب، أو فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار اجتماعية كالمشروبات الكحولية .

- **آثار سياسية:**

[1] بلقاسم يزير، احمد رحماني، النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاحات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إدارة ومالية، 2017/2016، ص 18

تستخدم الضريبة في الداخل كأداة للقوى المسيطرة اجتماعيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، كما أن الضريبة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية كما في حالة استخدام الرسوم الجمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول للحد منها تحقيقا لأغراض سياسية.

خلاصة الفصل:

إن الأساس في الجباية الضريبية بوصفها اقتطاع مالي يدفعه الافراد جبرا للدولة لتمويل الميزانية العامة ودون مقابل مباشر هو تسليم الأفراد بضرورة أدائها لأنها مفروضة من طرف الدولة وهذا لأسباب سياسية واجتماعية فهي وجدت لتحقيق مصالح عامة وتلبية حاجات لكافة الأفراد مما يخلق سمة من التضامن الاجتماعي يلتزم بموجبه كل واحد منهم بأدائها، وإذا كانت للضريبة عدة مبادئ لفرضها فإنها مبنية أيضا على قواعد تنظم عملية تحصيلها، أما النظام الجبائي فهو مجموعة العناصر القانونية والاقتصادية والتي في مجملها تشكل إدارة جبائيه موكلة لها قانونا ممارسة مهامها في مختلف مراحله والذى يمثل أحد جوانب النظام الاقتصادي القائم بذاته وهو يعتبر كذلك ترجمة للجباية التي تقوم بها الدولة من خلال دراسة الجباية وأنواعها .

وقد عرف النظام الجبائي اصلاحات متوالية تماشيا ومواكبة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بحيث يدخل ضمن الهيكل المالي للاقتصاد ومركزا حيويا لتعبئة المدخرات وتمويل التنمية، كما أثبتت التطورات الاقتصادية أهمية دور النظام الجبائي في تمويل التنمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاهداف المالية والاقتصادية.

الفصل الثاني: واقع جبائية الضريبة في ظل الاقتصاد الرسمي

شهد النشاط الاقتصادي والتجاري تطورا مستمرا في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات والانترنت، ونتيجة لهذه التطورات ظهر ما يسمى بالاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الجديد أي القائم على الانترنت والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول، وقد أسهم ذلك في العالمية توسيع مفهوم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية حسب العديد من الاقتصاديين والمنظمات والهيئات، وهي تتميز بالعديد من الخصائص والمتطلبات والأنواع بالإضافة الى مختلف الآثار والأبعاد الاقتصادية التي فرضت لها حضورا متعاظم الأهمية في تطوير بيئة الأعمال العامة والخاصة. ولذلك يسود العالم الآن اهتماما متصاعدا بالتجارة الإلكترونية باعتبارها أحد روافد ثورة المعلومات نتيجة للتطورات المعلوماتية لمختلف المجالات الاقتصادية.

ومن هذا الأخير يمكن إظهار الجوانب النظرية والعملية للاقتصاد الرقمي وكذا التجارة الإلكترونية التي انتشرت عالميا، وهذا من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع الاقتصاد الرقمي؟ وما هي الجباية الضريبية ؟

ومن هذا التساؤل يمكن استخلاص المباحث التالية والتي تصب في جوهر الموضوع:

- **المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي**
- **المبحث الثاني: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي**

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي

لقد أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل فكرا واتجاها مبني على المعرفة والتعاملات الاقتصادية الجديدة في المجتمعات المتقدمة، وهذا بفضل تطورات قطاع الاتصالات والمعلومات التي تعتبر أداة جديدة للاقتصاد الرقمي من خلال ارتباطه بعصر الرقمية، الذي يعتمد على التجارة الإلكترونية واستخدام شبكة الإنترنت لزيادة القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الرقمي وخصائصه

إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة الى الاقتصاد القائم على الانترنت وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، والزبائن الرقميين والشركات الرقمية، تكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية.

أولا : مفهوم الاقتصاد الرقمي

يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: "الاقتصاد الذي أصبح يقود القواعد وخصائص جديدة تتجاوز قواعد وخصائص الاقتصاد التقليدي بشكل عام والاقتصاد الصناعي بشكل خاص."
ويعرف كذلك على أنه: "التحول المتزايد في ظل الانترنت من الاقتصاد التقليدي بفرص عمل محدودة في ظل محدودية الموارد والرأسمالية، ويقود الاستثمارات المادية الى الاقتصاد الريادي الذي يتسم بانفجار فرص الأعمال بموارد محدودة مما يجعل الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الوفرة والاضافة في الأفكار والمواهب والموارد وحتى في فرص العمل من زوايا معينة أو في مناطق معينة.[1]
كما يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى مما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي الى الشكل الفوري، بما يحقق المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.[2]
ويرتكز الاقتصاد الرقمي على ركيزتين أساسيتين، هما التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات، فصناعة المعلومات هي التي خلقت الوجود الفعلي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية، والتجارة الإلكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية من خلال المعطيات عبر الانترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة.
وللاقتصاد الرقمي عدة تسميات يمكن إبرازها في ما يلي:[3]

- اقتصاد الانترنت: يركز هذا المصطلح بشكل أدق على أهم الشبكات المستخدمة في العالم هي الانترنت أو شبكة الشبكات.
- **الاقتصاد الشبكي**: ويركز هذا الأخير في مفهومه على الوسائل المستخدمة في بيئة الأعمال الجديدة (البيئة الالكترونية)
- **الاقتصاد الإلكتروني**: وهو يشير في فحواه الى جميع المنتجات الإلكترونية الحديثة.
- **الاقتصاد الإبداعي**: وهو يشير الى جميع المنتجات المبتكرة والتي تعكس حالة ابداعية معينة، وعموما فهذا المصطلح يركز على دور المعرفة الضمنية والكامنة في العملية الإنتاجية.
- **اقتصاد المعرفة**: ويشير هذا المفهوم الى الدور الفعال الذي تلعبه المعرفة " اقتصاديا " في توليد الثروة ورفع معدلات النمو.
- **الاقتصاد الافتراضي**: يشير مفهومه الى بيئة الأعمال الإلكترونية الجديدة والمتمثلة في الانترنت، وهو يشمل على المنتجات المعرفية المحضة والمنتجات الخدمية بأنواعها في استخداماته.

ثانيا : خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي الاقتصاديات والتي تتلخص فيما يلي:

[1] جعفر حسين جاسم الطائي، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية البيضاء، الجماهيرية الليبية، 2009م، ص24.
[2] فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، دار الجامعية للثقافة النشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2007م، ص25.
[3] هشام الدين، توجهات ترسم مستقبل التجارة الالكترونية، دراسة عن تأثير التجارة الإلكترونية على الملكية الفردية الأمن الإلكتروني، أكاديمية البحث العلمي التكنولوجي، القاهرة، مصر، 2001م، ص04.

- **سهولة الوصول الى مصادر المعلومات:**

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية، مثل : شبكات الكهرباء، وشبكات الهواتف، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات ،وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية مثل بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة[1]

- **يلغي أهمية الموقع:**

يسمح استخدام التقنية الملائمة خلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان، ومثال ذلك التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا، منها تخفيض التكلفة، رفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم، ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولا على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الإستراتيجي مع أطراف خارجية قبا التركيز على تطوير المنتجات.

- **الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:**

يمكن التحطم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ،وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الاقتصاد الرقمي معلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات إما:

1- **معلومات إلكترونية**: وتشمل البريد الإلكتروني والأنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة.

2- **معلومات منطوقة:** تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات.

3- **معلومات مطبوعة**: مثل التقارير والفاكسات.

- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسة الاقتصادية، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وامكانية التحقق من صحتها، ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في اقناع الآخرين ودعم القرارات.

- **آليات الاقتصاد الرقمي:**

تأخذ المعلومات الاقتصادية أشكالا مختلفة في الاقتصاد الرقمي، فقد تكون في شكل كلمات أو أصوات أو أشكال توضيحية كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية، اذن يعتبر الاقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المنظومة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي واقتصاد القطاعات النوعية في الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصحة والتعليم والعلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها)،

[1] فريد النجار، المرجع السابق، ص 17.

ويساعد الاقتصاد الرقمي في معرفة أثر الاقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج المساهمة في اقتراح الحلول الاقتصادية المثالية والعملية.[1]

2- خصائص رقمنة الإدارة الجبائية

تقدم رقمنة الإدارة الجبائية وجها آخر مغاير لوجه الإدارة العادية، وتعتبر أداة فعالة في جميع العمليات خلال الوقت الحاضر، وتتمثل خصائص رقمنة الإدارة الجبائية في خصائص الإدارة الإلكترونية والتي تتمثل في:[2]

1- السرعة والوضوح: إن كثيرا من المعوقات الإدارية والعقبات التي ترسخت وبقيت لسنوات على حواجز البيروقراطية يمكن أن تتلاشى وتصبح ماضيا بفعل التحول إلى أسلوب الإدارة الجبائية الإلكترونية والتي تعطل قوانينها وظروف أعمالها الورقية إنجازها إلى وقت طويل.

2- عدم التقيد بالزمان والمكان: من خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم، فهي لا تتقيد في عملها بزمن معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الإنترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة، كما أن شبكاتها الداخلية ليست بالحاجة إلى مباني ضخمة لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب، ويصلح ليكون مقر الإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات.

3- إدارة المعلومات: لا تقوم الإدارة الجبائية الإلكترونية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة، ومن ضمن تلك البرامج ما يتيح للمراجع إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وأزرارها وتبسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية. كما تهتم بإدارة الملفات وليس الاحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها البعض على أرفف أرشيف الإدارة، ولا يعني هذا أن الإدارة الجبائية الإلكترونية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات، بل تضمن لها وسائل حفظ الأمانة.

4- مرونة الإجارة الجبائية: أي الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها متعدية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، مما يعين الإدارة الجبائية على تقديم الكثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارة التقليدية.

5- الرقابة المباشرة والصادقة: ومن خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة الجبائية تلك الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها، وتتابع بها مواقعها باطمئنان بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارة

---

[1] مصطفى حمدي محمود جمعة، النظام القانوني للوكالة بالعمولة الإلكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2018 ص: 25

[3] سعيد بن دنيدة، عامر بوعكاز، سبل ووسائل حماية المستهلك الإلكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي مجلة البناء الاقتصادي جامعة الجلفة- الجزائر العدد2018،01، ص69 .

[2] شيلي أحلام، دور الادارة الالكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2020م، ص ص: 15.14

التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين.[1]

6- السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة ،وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ الى تلك المعلومات، فعلى الرغم من الوضوح والشفافية اللذين تتمتع بهما الإدارة الجبائية الإلكترونية إلا أن هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الجبائية الإلكترونية على الإدارة التقليدية، إذ أن قدرتها على الإخفاء والسرية أعلى، ولديها أنظمة منع الاختراق، مما يجعل الوصول إلى أسرارها وملفاتها المحجوبة أمر بالغ الصعوبة.

1- **إدارة بلا ورق:** حيث تتميز الإدارة الجبائية الإلكترونية كونها إدارة خالية من الأوراق بحيث تمكن من سهولة الحصول على الأشياء بسرعة، وتوفر مساحة باستخدام قاعدة البيانات السهلة تضم مختلف ملفات المؤسسات الحكومية الخاصة

2- معالج لتحسين الأداء بشكل فعال: حيث أن الإدارة الجبائية التي تقوم على نظام تكنولوجي يكون لها القدرة على معالجة جميع المشاكل بشكل أسرع مقارنة بالطرق التقليدية التي يديرها الإنسان بمفرده، حيث يضم النظام التكنولوجي كل وحدة معالجة مركزية وإدارة التخزين، ونظام الشبكة والتشغيل، نظام قاعدة البيانات اللازم.

المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الرقمي ومتطلباته

إن بناء اقتصاد رقمي يتخذ من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتكزا له يتطلب توفير جملة من العناصر التي تنظم هيكل للاقتصاد الفعال والمتكامل لاستخدام تكنولوجيا معلومات جديدة.

1- هيكل الاقتصاد الرقمي:

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والأخرى الدولية، ويعتبر البريد الإلكتروني ومواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الإلكترونية،[2]حيث يمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي في أربعة هياكل مهمة وهي:

أ- الحكومة الإلكترونية:

تعاظم دور التجارة الإلكترونية في المجالات الحكومية، فتح باب لمفهوم "الحكومة الإلكترونية" حيث تصل في نهاية تطبيقاتها الى امكانية تحويل الخدمة الحكومية الى المؤسسات والأفراد في صورة متكاملة وفي اطار من الشفافية الكاملة والواضحة،[3] حيث تشير الحكومة الإلكترونية الى تبادل المعلومات والخدمات فورا عبر الانترنت، ولقد دخلت حكومات عديدة مرحلة الثورة الرقمية من خلال مواقع الانترنت، ويوجد حتى الآن 2288 موقع حكومي على الأنترنت في 196 دولة.[4]

وتأخذ الحكومة الإلكترونية عدة مستويات أهمها:

[1]شيلي أحلام، دور الادارة الالكترونية في تطوير الآداء التنظيمي، مرجع سابق، ص: 14

[2]فريد راغب النجار، مرجع سابق. ص 17

[3]رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999م، ص148.

[4]فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية الاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص:25

- من الحكومة الى الحكومة: (**G2G**)(**Govermment-to- Govermment**)

وتشمل مختلف قضايا التعاون والتكامل في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- من الحكومة الى المواطن: (**G2C**) (**Govermment-to-Citizen**):

وتهدف الى تسهيل وتقديم الخدمات الحكومية الى المواطن بمختلف أنواعها وذلك بأقل تكلفة وفي مدة أسرع وخلال جميع أيام الأسبوع.

- من الحكومة الى القطاع الخاص(**Govermment-to-Business**) (G2B) وتعمل على تبسيط مختلف التعاملات والخدمات بين القطاع الخاص والحكومة.[1]

ب- الشركات الإلكترونية:

تعرف الشركة الإلكترونية على أنها الشركة التي تملك بنية أساسية معلوماتية متطورة تمكنها من مباشرة نشاطها عبر شبكة الانترنت وذلك في المجالات الاقتصادية أو الخدمية، وتتطلب الشركة الإلكترونية توفير مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاحها والمتمثلة في ما يلي:

- بنية تحتية معلوماتية ملائمة ومتطورة مبنية على شبكة اتصالات متطورة مما يعمل على تسيير نقل البيانات بسهولة وبسرعة.
- بناء الخدمات الضرورية لدعم التطبيقات الإلكترونية داخل الشركة.
- وجود بيئة العمل الكلية التي تعمل في ظلها الشركة بحيث تكون صالحة ومهيأة.
- وجود وعي لدى أفراد المجتمع بالمزايا التي تحققها الشركة الإلكترونية.
- وجود بيئة قانونية وتنظيمية فعالة تعمل على توفير الدعم القانوني اللازم للمعاملات عبر شبكة الانترنت.

ولقد أدخلت الانترنت تحولات عميقة على الشركات الإلكترونية، بحيث أدت الى انبثاق مصطلح جديد تمثل في " الاستثمار الإلكتروني" وهو ناتج لتفاعل الاستثمار مع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات وهو تحول جديد في البيئة الاستثمارية لتحسين القدرات التنافسية للشركات الإلكترونية وجلب استثمارات جديدة.[2]

ب-الشركات الإلكترونية:

تعرف الشركة الإلكترونية على أنها الشركة التي تملك بنية أساسية معلوماتية متطورة تمكنها من مباشرة نشاطها عبر شبكة الأنترنت وذلك في المجالات الاقتصادية أو الخدمية، وتتطلب الشركة الإلكترونية توفير مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاح الاستثمار الإلكتروني وهو ناتج لتفاعل الاستثمار مع تكنولوجيا المعلومات وذلك لتحسين القدرات التنافسية للشركات الإلكترونية وجلب استثمارات جديدة.

ج- البورصة الإلكترونية:

عبارة عن تبادل وتداول الأوراق المالية إلكترونيا من خلال شبكة الإنترنت، فجميع الأوراق المالية وحركة تداولها مقروءة على شاشة الكمبيوتر، ولكل سمسار له موقع على الانترنت، يستطيع البائع أو المشتري الاتصال به فوريا للشراء والبيع والإضافة أو الخصم الفوري من حسابه لدى

[1] فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، مرجع نفسه، ص:43

[2] بدوي محمد، انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على اقتصاديات الدولة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص:10

السمسار، وتتم هذه الصفقات مقابل رسم سمسرة أقل بكثير من عمولة السمسرة في غياب البورصة الإلكترونية.[1]

د- المصارف الالكترونية:

يعتمد المصرف الإلكتروني على استخدام الحواسيب الشخصية والاشتراك في الانترنت وشبكات الاتصال الأخرى، ويكون التعامل الفوري للمعلومات التي ترتبط في شكل شبكة تضم المؤسسات المالية والأسواق المالية والشركات والمستثمرين والمتعاملين، وتقدم المصارف الإلكترونية خدمات مصرفية إلكترونية مختلفة، وتطبق المصارف الإلكترونية منظومات إدارية إلكترونية أيضا حتى تتكامل من العمليات المصرفية والإدارية دون إخفاقات أو تأخير، ومن أهم تلك المنظومات الإلكترونية ما يلي:

- التسوية الإلكترونية للأسواق والمستندات.
- التبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات.
- نظام الإدارة مخاطر الائتمان.
- نظام الإدارة محفظة الاستثمار في الأوراق المالية.
- توفير المدفوعات الالكترونية من خلال تحويل الأموال الكترونيا، أو بالاستعانة بالوسطاء عن طريق أسواق المال المباشر، وتحقق المصارف الالكترونية مع بعضها البعض Bank –to- Bank من خلال العمليات الإلكترونية الفورية وتحويل الأموال إلكترونيا بسرعة فائقة وهو ما يعرف بنظام التسوية في الوقت الحقيقي.[2]

والشكل التالي يوضح عناصر هيكل الاقتصاد الرقمي.

الشكل رقم 01: هيكل الاقتصاد الرقمي

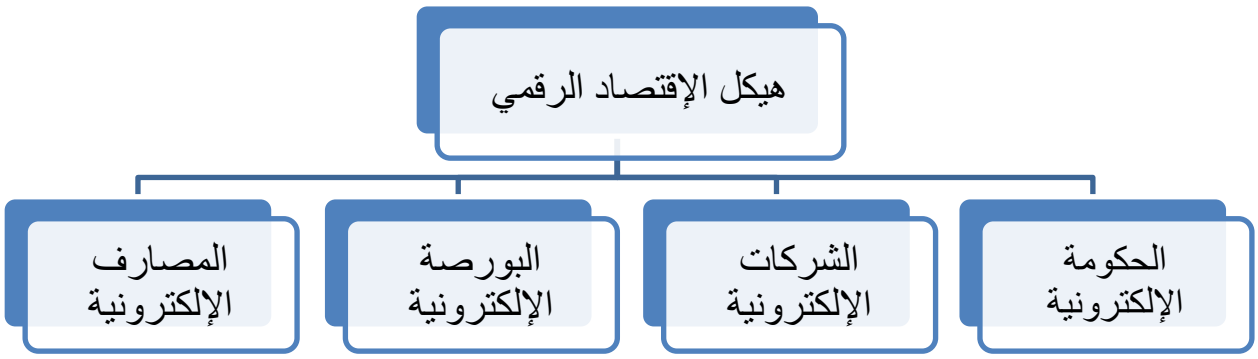

متطلبات الاقتصاد الرقمي:

يمكن إبراز متطلبات الاقتصاد الرقمي في العناصر الأساسية التالية:

أ- يقصد بتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية والاستثمارية تطبيقات التكنولوجيا للحصول على السيطرة والتخزين والتشغيل واتصالات المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات

[1] فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص:29

[2] بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية ،النظام المصرفي الجزائري، الآفاق والتحديات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005م، ص 11

أو صور أو أصوات لتحويل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية الى معلومات اقتصادية، تستخدم شبكات الاتصال لنقل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية بين البنوك وشركات التأمين، الجمارك والتجارة الخارجية والمالية والتجارة الداخلية...الخ، ومن مزايا تكنولوجية المعلومات الاقتصادية:

- القدرة على تشغيل معلومات متعددة ومتنوعة.
- تشغيل المعلومات بسرعة فائقة ويتم تنمية تكنولوجيا المعلومات بالخطوات التالية:
- تخزين واسترجاع المعلومات الاقتصادية.
- مناولة وتبادل مدخلات ومخرجات المعلومات الاقتصادية بمعدلات السرعة المختلفة حسب الأولويات والحاجة.
- السماح لصناع السياسات والقرارات الاقتصادية والاستثمارية بالتصرف ودعم القرارات حسب قدراتهم وتخصصاتهم.
- تخصيص المساحات حسب القيمة المضافة لكل نشاط.[1]

والشكل التالي يوضح أهم مراحل تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية:

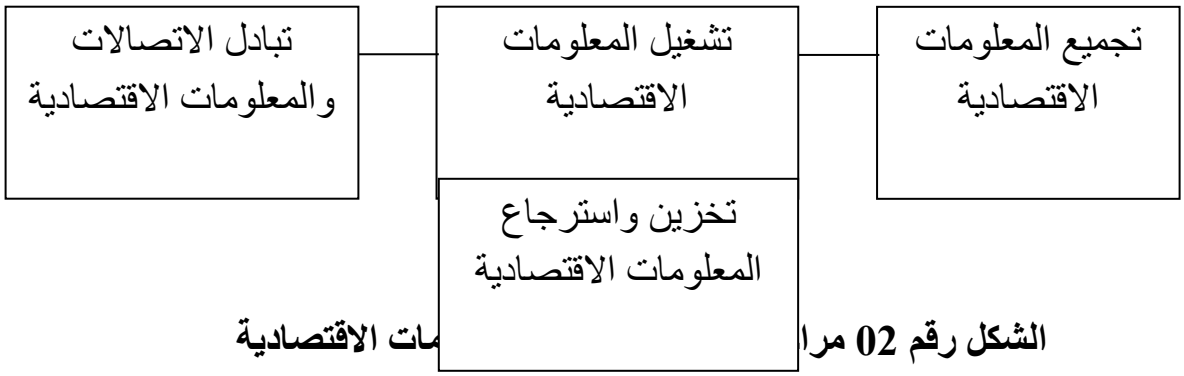

الشكل رقم 02 مرا[illegible]مات الاقتصادية

ب-متطلبات الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية:

يحتاج الاقتصاد الرقمي لمجموعة متكاملة من المتطلبات من أهمها ما يلي:

- وعي وثقافة جماهيرية بحيث يمكن الوصول إلى المواقع الاقتصادية المختلفة.
- توفير البنية التحتية اللازمة من تقنية وشبكات اتصال، ونقل معلومات تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- بنية معلوماتية تساعد على تدفق المعلومات بسرعة ودقة بين فروع الاقتصاد، وسلسلة من النظم مترابطة تساعد صانع القرار على اتخاذ القرار الاقتصادي السليم.
- القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع الاقتصاد الرقمي، بالإضافة الى مناخ عام يضمن حرية وشفافية كاملة في تداول وتدوير المعلومات بلا عوائق.
- تحديث معلومات المواقع آنيا وتقديم الدعم المستمر لمستخدمي الاقتصاد الرقمي.

[1] فريد النجار، الاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص.ص:35.34

- المحافظة على الخصوصية في المعاملات ،وذلك لضمان ثقة الاقتصاديين والجمهور والإقبال على الاقتصاد الرقمي.
- ضمان الحماية ضد غسيل الأموال وتوفير القوانين المالية التي تحقق الأمان في المعاملات.
- توفير متطلبات الاستثمار الإلكتروني من إعداد البرامج الخاصة بالاستثمار الإلكتروني.
- تطبيق آليات الحكومة الإلكترونية، وهي قدرة الحكومة على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاع الأعمال بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الأنترنت.
- تطبيق آليات التجارة الإلكترونية، وهي تشمل على أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها من خلال الوسائط الإلكترونية.

كما أن أساس الدقة في الاحتفاظ بالبيانات المالية وتوفير أمن تلك المعلومات يتم عن طريق إدارة تكنولوجيا المعلومات في تلك المؤسسات المالية، وتشمل تلك الإدارات وحدات لتحليل النظم والبرمجة وتشغيل الحواسب الإلكترونية ومراقبة وإعداد البيانات إلكترونيا، ويتم تشغيل المؤسسات المالية إلكترونيا عن طريق المكاتب الإلكترونية التي تستخدم (البريد الإلكتروني، الأنترنت، النشر الإلكتروني، البيانات المرئية، قواعد البيانات الفورية).

المبحث الثاني: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

يوجد اهتمام متزايد من قبل الإدارة الضريبية حول تطبيق الرقمنة الإدارية في المجال الضريبي لما لها من دور فعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي، ويمكن أن نستخلص هذا الدور في النقاط التالية:

- التطوير الكامن لعمل الإدارة الضريبية باستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد مما يسمح من تحقيق رضا المكلفين بالضريبة من جهة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى بضبط عدد أكبر للمتعاملين الاقتصاديين.
- منح أقصى مستويات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من سهولة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة دون أخطاء وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن، وسهولة مراقبة مختلف عملياتهم التي يقومون بها.
- توسيع مجال تطبيق الضريبة من سهولة الإحصاء الجيد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالاتصال و التنسيق الآلي والسريع مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين بالضريبة جدد.
- تطوير مختلف الإدارة الجبائية من خلال التطبيق الفعلي لكافة التشريعات، وتوفير مختلف المعلومات الجبائية حول كافة المنازعات بشكل آني ومفصل مما يقلص فرص الانفلات للمكلفين بالضريبة.

ويمكن أن نستخلص أيضا دور الرقمنة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال:

- تسهل عملية الرقمنة العمل الملقى على عاتق الإدارة الجبائية حيث تمتاز بأنها توفر الكثير من إجراءات حساب المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك تعمل على الخفض من احتمالات نشوء منازعات واعتراضات من طرف المكلفين بالضريبة.
- التشغيل الآلي لعملية استقبال المكلفين بالضريبة واستفساراتهم المتعلقة بتسديد الضريبة، ولعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الحقيقي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة يساهم بشكل مباشر في القضاء على مختلف التلاعبات.
- تفعيل نظام دفع التصاريح الجبائية إلكترونيا يؤدي الى تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية وزيادة التفاعل بينهما، وهذا ما يؤدي الى التزام المكلفين بالضريبة بآجال دفعها.
- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الإدارات الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجها عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين بالضريبة، وتبسيط إجراءات عملية الفحص والتحليل.

المطلب الأول: أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي

إن التطورات في مخطط عصرنة النظام الجبائي والتنظيم الإداري نحو عصر التكنولوجيا الرقمية هو مؤشر قوي للتغيير، ولا شك فإن إنشاء إدارة إلكترونية سيساعد على تنظيم المعلومات واستخدامها بشكل أمثل، والذي يتطلب بعض الوقت بين التحول من نظام معلوماتي كلاسيكي الى نظام معلوماتي متطور.

وتهدف عملية بناء الأرضية المعلوماتية الحديثة وإدخال أنظمة الإعلام الآلي على المستوى الوطني في إطار عملية العصرنة الى تحقيق التوجهات المستقبلية التالية:[1]:

- استحداث أكثر من 300 موقع مترابط فيما بينه.
- وضع هياكل تقنية تسمح باستيعاب 10.000 مستخدم متصل في آن واحد.
- تركيب جهاز حاسب آلي رئيسي يشمل قاعدة بيانات حديثة وأنظمة تشغيل.
- وضع نظام معلوماتي رابط يسمح بتبادل المعلومات مع الإدارات العمومية الأخرى ذات الطابع الإعلامي كالديوان الوطني للإحصائيات ، المديرية العامة للجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري بغية الحصول على المعلومة المفيدة وفي الوقت المناسب.
- رقمنة الوثائق (Document des Numérisation) لأرشفتها والحفاظ عليها وصيانتها وتسييرها بطريقة الكترونية، تسمح بانتقالها بين المصالح الداخلية والخارجية بكل مرونة عن طريق الشبكة الداخلية الأنترنت كلما اقتضت الضرورة لذلك.
- المسح الضوئي للتصريحات الورقية (Déclarations des Scannage)، وتجميعها في بنك معطيات بغية تقليل عددها الهائل والمتزايد والمساحات الهامة التي تشغلها.
- إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات (Données des Automatique Lecture)
- إعفاء موظفي مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب من مهام الرد على تساؤلات المكلفين بالهاتف، والتركيز على مهامهم الضريبية المتمثلة في تسيير الملفات الجبائية والبحث عن المادة الضريبية ومحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، ومن ثم زيادة الفعالية في التسيير.

[1] علي شاكر، دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، ، المجلد7، العدد4، 2017م، ص.ص:173.172

- إنشاء مراكز للاتصال (CENTER CALL) تشتغل بدون انقطاع على مدار ساعات اليوم وأيام الأسبوع، تسمح من خلالها للمكلفين بالضريبة بالحصول هاتفيا أو بالبريد الالكتروني أو بالفاكس أو الرسائل البريدية على أجوبة لانشغالاتهم واستفساراتهم الجبائية والمعلومات التي يحتاجون اليها، كما يقوم المركز بتذكير المكلفين بما يترتب عليهم من التزامات وديون قبل الحجز عليهم.

القيام بالإجراءات الإدارية والتصريحية عن بعد(télé Déclaration et Procédures) كحساب ودفع الضرائب والرسوم أو تصحيح التصريحي الضريبية والبيانات الشخصية الخاصة بالمكلف، والدخول في تفاعل مباشر مع المديرية العامة للضرائب عن طريق شبكة الانترنت وبواسطة نظام خدمة المكلف على الخط المندرج في بوابة النظام المعلوماتي، وهذا بفضل الاستفادة من استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصالي، والتي تعتبر الانترنت أحد أهم روافدها لما توفره من تخفيض لنفقات السفر والتنقل وربح للوقت، وفي هذا الشأن فقد أنشأت كل من المديرية العامة للضرائب(DGI) ومديرية كبريات المؤسسات (DGE) موقعين إلكترونيين خاصين بهما على شبكة الانترنت هما على التوالي: www.mdfgi.gov.dz وwww.dge.dz.

يمثل تجسيد الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، وفي هذا الصدد فهي مدعوة الى مضاعفة جهودها على نطاق واسع لإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات وتحقيق النجاح، مع ذلك يبقى التحدي الأكبر هو النجاح في الابقاء على نظام المعلومات في حالة تشغيل دائم مهما كانت الظروف.[1]

المطلب الثاني: آفاق عصرنة الإدارة الجبائية

من أجل رهان الوصول إلى إدارة عصرية وضعت الإدارة الجبائية برنامج طموح تقوده مديرية العلاقات العامة والاتصال وهي عبارة عن هيئة مكلفة بتطوير استراتيجية جديدة للاتصال، ترمي إلى تحقيق مبدأ التحسين المستمر للخدمة المقدمة من خلال التخفيف والتبسيط من الإجراءات الإدارية وتحسين الاستقبال، رغبة في الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات المكلفين بالضريبة، ومن الوصول إلى ذلك قامت الإدارة الجبائية بعدة تدابير نذكرها فيما يلي:

1- في مجال الإعلام المكلفين بالضريبة: يبقى أساس اعتماد الإدارة الجبائية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال هو تقديم المعلومات الجبائية، باعتبار أن نشر هذه الأخيرة عبر الانترنت هو خطوة أولى نحو إنشاء إدارة إلكترونية.

في هذا الصدد تقوم المديرية العامة للضرائب بالنشر عبر موقعها الإلكتروني القوانين الجبائية وقوانين المالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي، إضافة إلى دلائل المكلفين بالضريبة، فضلا عن هذه المعلومات تم فتح فضاء تفاعلي يمكن مستخدمي الانترنت من تلقي إجابات على انشغالاتهم باستعمال الرابط التالي: contact-dgi.gov.dz، يقدم الموقع الإلكتروني خدمة أخرى تخص الاشتراك في رسالة المديرية العامة للضرائب حيث بمجرد الاشتراك يتلقون عبر بريدهم الإلكتروني الأعداد الجديدة لهذه الرسائل.

[1] ابراهيم حراش، عصرنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012م، ص. ص: 164.163 بتصرف.

يمكن أيضا الدخول إلى المجلة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب "جديد أخبار الضرائب" المنشورة عبر الانترنت والتي تعالج مستجدات الجباية.

1- **في مجال الاستقبال للمكلفين بالضريبة:** يعتبر استقبال المكلفين بالضريبة من طرف الإدارة الجبائية من أولويات الإدارة الجبائية من أجل تحقيق مبدأ التحسن المستمر للخدمة وإدخال معايير جودة الاستقبال، وفي هذا الإطار أعدت مديرية العلاقات العامة والاتصال ما يلي:

- تعليمة جديدة تتعلق بإجراءات الاستقبال للمكلفين بالضريبة، وتعتبر هذه الوثيقة رقم: 580MF/DGI، المؤرخة في 20 أوت 2005، المتعلقة بقواعد وإجراءات تحسين العلاقات بين الإدارة والمستعملين.
- تكثيف المهمات الرقابية من أجل توعية إطارات وموظفي المصالح القاعدية على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى تحسين تدابير الاستقبال.
- تحسين الممارسات الإدارية شرط مسبق في تنفيذ نهج النوعية، بحيث تم تنظيم أنشطة تعليمية لصالح إطارات وموظفي الإدارة الجبائية.[1]

2- **مرجعية نوعية الخدمة:** تحتل نوعية الخدمة محورا أساسيا في خطة عمل الإدارة الجبائية، بحيث كثفت كل الجهود لتكون إدارة رائدة و ترقى إلى مستوى التحديات الجديدة، فقد تم انشاؤها من خلال التعليمة العامة رقم: 01 الصادرة في 07 جوان 2004 من طرف المدير العام للضرائب، والهدف منها تعميم هذا النظام والذي يعتمد في تنفيذه على قاعدة المرافقة والتقييم الدائم لمستوى الامتثال.

لا شك أن في رقمنة الإدارة والتحول إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، سيساعد على تنظيم المعلومات واستخدامها بشكل أمثل، وللاستفادة من هذه الفرص أطلقت الإدارة الجبائية عدة إجراءات تهدف الى عصرنتها نذكر منها:[2]

1- **إنشاء الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب:** يعد هذا الموقع بمثابة نافذة معلومات للمكلف بالضريبة، بحيث يبقى أساس اعتماد الإدارة الجبائية على تكنولوجيا الاتصال هو تقديم المعلومات الجبائية، باعتبار أن نشر هذه الأخيرة هو خطوة أولى نحو إنشاء إدارة إلكترونية، كما يقدم كل ما هو جديد من قوانين جبائية وكل تعديل يمس التشريع وإعلام المكلفين بالضريبة بالأخبار الجبائية بانتظام من خلال رسائل المديرية العامة والمقالات الصحفية التي يتم نشرها.

2- **تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت والأنترنت**: تعمل الإدارة الجبائية جاهدة على العمل بتقنية الربط بين مصالحها عن بعد بالأنترنت والأنترنت لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه.

[1] Bulletin d'information de la direction général des impôts, amélioration de l'accueil du public, la lettre de la DGI, N°52/2011

[2] الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب: www.mfdgi.gov.dz

3- **الإجراء الجديد للترقيم(رقم التعريف الجبائي):** بغية تفعيل عمل الإدارة الجبائية تم إنشاء ما يسمى برقم التعريف الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 2006، بحيث يجب اظهاره خلال كل معاملة تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي.

انطلاقا من الفاتح جوان 2013 تم وضع إجراء إداري يكمن في اللامركزية على مستوى مديريات الضرائب الولائية من خلال إصدار شهادة الترقيم حيث تم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة التي تلي إيداع الطلب فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الإلكتروني وإتباع الخطوات، كما يوفر هذا الموقع مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي ومتابعة معالجة الطلبات وادخال الاستفسارات المتعلقة بالترقيم الجبائي وهو يساعد على إضفاء الشفافية والمصداقية في التعاملات ويمكن الولوج لذلك من خلال العناوين الإلكترونية التالية:

www.mfdgi.gov.dz،http//nif.mfdhi.gov.dz،http://nifenligne.mfdhi.gov.dz

4- **الحصول على المستخرج الضريبي الإلكتروني:** فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف المشرع من وراء ذلك إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي[1].

5- **اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني:** وهي إمكانية التحول التدريجي نحو إرساء القواعد في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص لتطوير آليات الرقابة وتكييفها مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية وبالتالي إضفاء الصبغة غير المادية في عملية الرقابة والفحص الجبائي.

6- تطوير نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد: في إطار رقمنة الخدمة العمومية تسعى الإدارة الجبائية إلى إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية من خلال وضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية على الانترنت عن طريق الموقع الالكتروني، لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.

7- **إنشاء بوابة للتصريح الإلكتروني(jibayatic)** :لتجسيد مشروع العصرنة وضعت الإدارة الجبائية نظام التصريح عن بعد، تحت شعار الإدارة الرقمية في خدمة المكلفين بالضريبة، ففي هذا السياق فتحت المديرية العامة للضرائب منذ تاريخ 21 جويلية 2013 نافذة مخصصة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات تسمح لهم بالقيام بأداء تصريحاتهم الجبائية الشهرية عبر المـــوقع الإلكـتروني: www.jibayatic.dz بحيث تلتزم مديرية كبريات المؤسسات بمرافقة الشركات المنظمة إلى هذه الخدمة من أجل إتمام جميع التزاماتهم الجبائية.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى أحد أهم المواضيع الراهنة والتي تثير اهتمام الحكومة الجزائرية وهو ضرورة تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي كمحاولة منها لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن الإدارة التقليدية، وعلى هذا الأساس حاولنا في هذا الفصل التعرف أكثر على الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها ومدى إمكانية اعتبار فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة في التسيير من خلال عصرنة الإدارة الجبائية، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج وهي:

-أن الإدارة الإلكترونية تمثل أسلوبا جديدا لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة.

-لتجسيد برنامج مخطط العصرنة وضعت المديرية العامة للضرائب كأحد أولوياتها بناء نظام معلوماتي ناجح بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والارتكاز على إجراءات إدارية بسيطة بغية تقريب المكلف بالإدارة الجبائية وتحسين علاقاتهم بهم، بالإضافة إلى التدابير الجديدة المتعلقة بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمات المقدمة للمكلفين.

-في إطار هذه الإصلاحات عمدت المديرية العامة للضرائب إلى عصرنة الهياكل الضريبية من خلال إنشاء مراكز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، كما قامت بتطوير موقع إلكتروني يقدم خدمات متنوعة للمكلفين بالضريبة مع إمكانية التصريح الإلكتروني والدفع عن بعد.

-تتجه إستراتيجية المديرية العامة للضرائب نحو رقمنة جميع العمليات الجبائية، وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل.

الفصل الثالث: تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية في الجزائر- دراسة حالة- مفتشية الضرائب المنطقة الصناعية - خنشلة

الفصل الثالث: تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية في الجزائر .

إن التوجه نحو استخدام التكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات اصبح ضرورة حتمية لاسيما قطاع الجباية الضريبية باعتباره ذو اهمية بالغة لما يدره من موارد مالية تدعم خزينة الدولة بالإيرادات المالية التي هي بحاجة لها من اجل تغطية مختلف النفقات ، وقد سعت الدولة لتبنى هذه الاستراتيجية في مجال التحصيل الضريبي وتقديم تسهيلات للمكلفين بالضريبة لدفع ما عليهم من ديون ومن بين هذه الاجراءات تعميم عملية التصريح والدفع عبر الأنترنت عبر بوابة جبايتك، ومن أجل دعم هذه الدراسة قمنا بالتوجه إلى مفتشية الضرائب بالمنطقة الصناعية - خنشلة

- الهيكل التنظيمي للمفتشية .

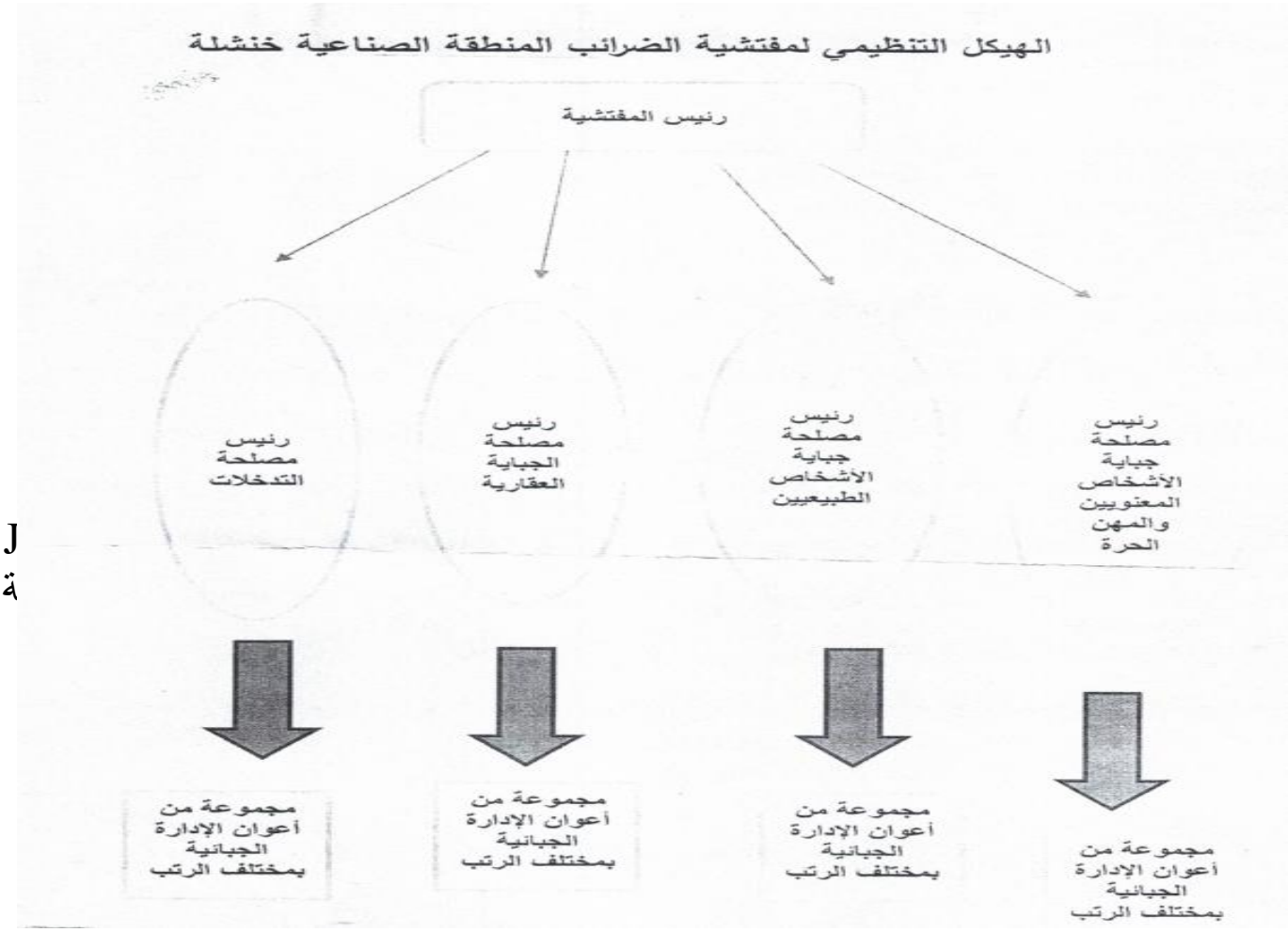

J
ة

المبحث الأول: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي Jibaya Tic

لقد جاء نظام المعلومات Tic Jibaya تجسيدا لنظام الرقمنة الإلكترونية ونتيجة للإصلاحات التي مست النظام الجبائي بغية تحسين مستوى أداء هذا القطاع .

المطلب الأول : نشأة ومفهوم البوابة الإلكترونية Jibaya Tic

لتحديث الهيآت الضريبية قامت المديرية العامة للضرائب بالتنسيق مع وزارة المالية بتحديد العناصر الفعالة في عصرنة الضرائب، حيث تم انشاء مكتب المساعدة في ادارة المشروع الالكتروني كخطوة أولى لانطلاقه عن طريق تحديد المدخلات والمخرجات الضرورية للبرامج التقنية انطلاقا من عملية التصميمات ذات الميزات العالمية للتكنولوجيا القادرة على حصر الانشطة و النتائج المتوقعة لإعداد مشروع العصرنة .

أولا : انشاء موقع الكتروني لإدارة الضريبة .

في المرحلة الأولى تمت الاستعانة بمكتب استشارة اجنبي قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في اطلاق هذا المشروع من خلال اعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة اعداد مشروع العقد بناء على هذا المسعى نجم عن المساعي الادارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب في الاخير توظيف متعامل اسباني (اندرا سيستماس) Indra – Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي ، حيث يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير و تنتهي في مرحلة الصيانة والضمان وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP) يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع برمجة العناصر الآتية :

- ضبط و تحديد الحل المعلوماتي .
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتجاجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب وحسب بلاغ لوزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب لسنة 2013 على مستوى موقعها الإلكتروني الآتي نصه بالعربية كما يلى: (بلاغ، المديرية، العامة للضرائب، 2013)، "تنهى وزارة

المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري انجازه (JibayaTic) جبايتك .

- **ثانيا : تعريف البوابة الإلكترونية Jibaya Tic وأهدافها**

1- تعريف البوابة الإلكترونية Jibaya Tic

JibayaTic هي البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية ، يقدم خدمات التصريح الضريبي عن بعد ، وهي متوفرة في بيئة تضمن البساطة و سهولة الاستخدام .

في نهاية إجراءات العضوية المبسطة لخدمات جبايتك ، سيتم منح دافع الضرائب حق الوصول إلى مساحة خاصة و آمنة حيث سيتم تقديم العديد من الخدمات له منها :

- الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة بهم (اسم الشركة ، العنوان رقم الهاتف ،...)
- امكانية المساعدة في إدخال التصريح الضريبي مع الحساب الآلي واختيار الخيارات في شكل قوائم تمنح هذه الخدمة أيضا دافع الضرائب تأكيدا على ان الادخال يتوافق مع القواعد الضريبية المحدثة من الممكن أيضا تحديث اعلان تم ادخاله ولم يتم ارساله بعد .
- آلية لإرسال تصريحات الدفع مع المراقبة المستمرة على مدار العام .
- توفر البوابة ايضا توثيقا كاملا لنظام الضرائب الجزائري .

2- أهداف البوابة الالكترونية Jibaya Tic

يستخدم التصريح عبر الانترنت وبوابة الدفع عبر الانترنت سيناريوهات الخدمة الذاتية مهيأة مسبقا تتيح لنا الوصول إلى منصة التصريح والدفع على الخط عن بعد وبأمان من أجل :

- السماح للمكلف بتنفيذ جميع المهام .
- التصريح وانشطة الدفع الآمن عبر الانترنت باسمها .
- مليء استمارة التصريح .
- انشاء وتعديل مشاريع التصريحات .
- استشر وأعد طباعة المستندات الداعمة (اشعار الدفع).
- الوصول إلى نماذج التصريح المقدمة والاطلاع عليها.
- تصور اجمالي للدين الضريبي .
- استشارة وتعديل (اذا لزم الأمر) بياناتهم الشخصية.

المطلب الثاني : مزايا البوابة الإلكترونية Jibaya Tic وإطارها القانوني

أولا : مزايا البوابة الإلكترونية Jibaya Tic

- أنه مجاني وسهل الوصول إليه باستخدام بديهي .
- أنه آمن مع أقصي قدر من إمكانية الوصول والتوافر.
- مساعدة سهلة الاستخدام ترافق الادخال وفقا للقواعد الضريبية المحدثة والتي تحمي من اخطاء الحساب والخطأ المتأصل في الإجراء الورقي .
- تظل جميع تبادلات و بيانات دافعي الضرائب متاحة و يمكن الوصول اليها في مساحته الخاصة .

- يـوفر امكانيـة تتبـع ومراقبـة افضـل للمبـادلات مـع ادارة الضـرائب و ذلـك بفضـل المراقبـة الدقيقة للإعلانات المرسلة .
- يوفر لوحة تحكم للعمليات المنفذة .

ثانيا: الاطار القانوني

- **التصريح بالوسائل الالكترونية**

الامر رقم 08-2 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، المادة 23 (الجريدة الرسمية عدد 42 بتاريخ 27 يوليو 2008)
القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية الاساسي لعام 2017 ، 34 و 67 (الجريدة الرسمية رقم :77 ، بتاريخ 29 ديسمبر 2016 .

- **الدفع عن بعد**

الامر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلي لعام 2008 ، المادة 15 (الجريدة الرسمية رقم 42 ، بتاريخ 27 يوليو 2008 .
القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017 ، المادة 68 (الجريدة الرسمية رقم 77 ، بتاريخ 29 ديسمبر 2016) .

- **قانون اثبات التوقيع الالكتروني**

القانون رقم 05-10 الصادر في 13 جمادي الأولى 1426 الموافق لـ 20 يونيو 2005 المعدل و المتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 بصيغته المعدلة والمتممة والمتعلق بالقانون المدني المادة 44، قانون المسؤولية القسم الآخر (الجريدة الرسمية رقم 44، 26 يونيو 2005) .

- **شهادة إلكترونية توقيع إلكتروني**

المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادي الأولى 1428 الموافق لـ 30 مايو 2007 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم : 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق لـ 09 مايو 2001 المتعلق بنظام التشغيل المطبق على كل نوع من انواع الشبكات ومنها الراديو وخدمات الاتصالات المختلفة (الجريدة الرسمية رقم 37 ، 07 يونيو 2007) .
يتم توفير تفاصيل هذه النصوص في الوثيقة Annexe – Legal Framework والتي يمكن تنزيلها من قسم التوثيق.

المبحث الثاني: آلية التصريح والدفع إلكترونيا

في هذا المبحث سنعرض مختلف مراحل التصريح وذلك في المطلب الأول بدءا من طريقة الدخول إلى كيفية الدفع عبر بوابة جبايتك ثم سنعرض مراحل تسجيل التصريح من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: الدخول والتصريح

يقدم التصريح العام عبر الإنترنت وبوابة الدفع عبر الإنترنت جميع التفاصيل على عملية العضوية خدمات والإطار القانوني والخدمات المقدمة وغيرها من المعلومات، حيث تتيح لنا هذه المنصة التفاعل مع المديرية العامة للضرائب (DGI) من أي نوع من الأجهزة كلوح المحمول، الحاسوب الشخصي، الهاتف.[1]

أولا: الدخول إلى بوابة "التصريح والدفع عبر الإنترنت":

لتقديم التصريح وحفظه عبر الإنترنت، يجب علينا الوصول إلى بوابة التصريح والدفع عبر الإنترنت عبر عنوان البوابة: www.mfdgi.gov.dz/portailpublic أو عبر موقع DGI الإلكتروني على الرابط www.mfdgi.gov.dz من خلال تحديد " التصريح والسداد عبر الإنترنت".

بمجرد دخولنا إلى بوابة التصريحات الإلكترونية الخاصة ب DGI تحدد "Space Télédécistration "إعلان" حيث يمكننا الولوج إلى الحساب باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة بنا .

[1] -رقة .ة الماستر ، تخصص www

القيام بتسجيل الدخول باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر:

للولوج على الحساب تظهر لنا الشاشة أدناه برسالة تطلب اسم المستخدم الخاص بالمكلف إضافة إلى كلمة السر. ويجب الإشارة إلى أنه من الضروري إدخال اسم المستخدم وكلمة السر في الخانات المحددة ثم تنقر على زر "تسجيل الدخول".

عند المرة الأولى من التسجيل يمكننا فتح الحساب الخاص بنا باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر الذي تما اصدارهما لنا.[1]

من قبل دائرة الضرائب التي تنتمي إليها(CPI,CDI, DGE) بعد طلب التصريح والدفع عبر الإنترنت. ومع ذلك، وكإجراء أمني، فإن كلمة السر صالحة فقط للدخول الأول حيث يمكننا تغييرها لاحقا. أين ستتم مطالبتها تلقائيا بتغيير كلمة السر الخاصة بنا.

ملا ودفع

الض

ثان

يتضمن التصريح عبر الإنترنت وقائمة بوابة الدفع عبر الإنترنت علامات التبويب التالية:

[1] بوزين يوسف ، حدو عبد الهادي، المرجع السابق.

_ **الالتزام وتقديم التصريح** : تتيح لنا هذه النافذة إمكانية استشارة الجدول السنوي للالتزامات الضريبية، ويتم إدخالها وإرسالها إلى خدمات الضرائب. يشير الرقم المعروض في هذه النافذة إلى عدد الالتزامات الضريبية سنوي الذي يدخله المكلف بالضريبة .

_ **النماذج** :تتيح لنا هذه النافذة إمكانية تسجيل تصريحات الضرائب وتصحيح التصريحات المحفوظة والتي لم يتم إرسالها بعد لخدمات الضرائب الرقم ، المعروض في هذه النافذة يشير إلى عدد نماذج التصريح المحفوظة.

ضريبة البنوك : تتيح لنا هذه النافذة إمكانية التسجيل، مراقبة معالجة طلب الخصم المباشر وطباعة الشهادات توطين البنك ، الرقم المعروض في هذه النافذة يشير إلى عدد طلبات الخصم المباشر التي تم حفظها.

- **نافذة مدفوعاتي الهاتفية** :تتيح لنا هذه النافذة إمكانية عرض قائمة المدفوعات الهاتفية التي تم إجراؤها بالإضافة إلى حالتها (مدفوعة / مرفوضة).
- **نافذة" ضرائب النفط"**: تتيح لنا هذه النافذة إمكانية استشارة الالتزامات التصريحات المتعلقة بالضرائب وعائدات النفط التي تخضع لها.
- **نافذة "ملفي الشخصي**: تمنحنا هذه النافذة إمكانية الرجوع إلى بيانات المعلومات الشخصية والحساب الضريبي (التصريحات والمدفوعات بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الخاصة بنا.

الميزات الأخرى في هذه القائمة:

زر اتصل بنا : يتيح لنا الوصول إلى هذه النافذة استشارة تفاصيل الاتصال بالخدمة التي تبلغ عنها (CDI, DGE و CPI والعنوان ورقم الهاتف بالإضافة إلى الصندوق الإلكتروني للمساعدة MCF.

على جميع الشاشات تسمح لنا الأزرار الموجودة أعلى اليسار بما يلي:

- الأول، للانتقال إلى الشاشة السابقة.

- الثانية، للانتقال إلى الشاشة الرئيسية.

من خلال تحديد أيقونة الحساب الخاص بنا الموجودة أعلى يمين الشاشة يتم عرض قائمة منسدلة تسمح لنا بالوصول إلى الميزات التالية:

- إدارة الملف الشخصي: يسمح للمستخدم بالانتقال إلى شاشة "ملفي الشخصي".

- تغيير كلمة السر: يسمح للمستخدم بالوصول إلى شاشة تعديل كلمة السر للوصول إلى بوابة MCF

- **المطلب الثاني: تسجيل التصريح عبر الأنترنت**

أولا: التصريح الضريبي الخاضع لالتزام ضريبي:

لتسجيل تصريح خاضع لالتزام ضريبي، يجب اتباع الخطوات التالية:

مثال: الاشتراك عبر الإنترنت لعائد ضريبة القيمة المضافة لشهر مارس 2016 لدافع الضرائب بموجب عقد دائم:

تختار، في الصفحة الرئيسية، نافذة Obligat. إيداع Decl.

سيتم عرض قائمة بجميع الالتزامات الضريبية التي تخضع لها على الشاشة (انظر النافذة أدناه).

تختار فوق السطر المقابل المخطط العام لضريبة القيمة المضافة - مارس 2016.
قبل إدخال البيانات، يعرض النظام تنبيها يذكرنا بمسؤوليتا عن البيانات المدخلة نختار "موافق"، فيتم عرض نموذج تصريح ضريبة القيمة المضافة.
تدخل البيانات من النموذج لتسجيل التصريح، سيتعين علينا مله حقول "الدخل الخاضع للضريبة" يدويا وخاصة جميع الحقول في العمود الأول.
بالضغط على مفتاح "Enter" على لوحة المفاتيح، وسيحسب النظام المبالغ التي يتعين دفعها تلقائيا.

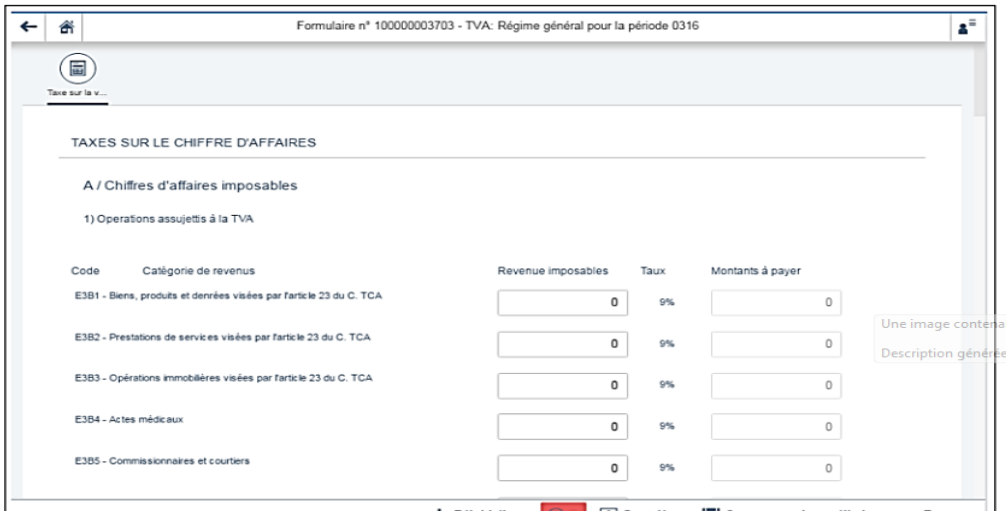

بمجرد إ ظام من حساب المبلغ الإ في حالة سح جميع الحقول ا

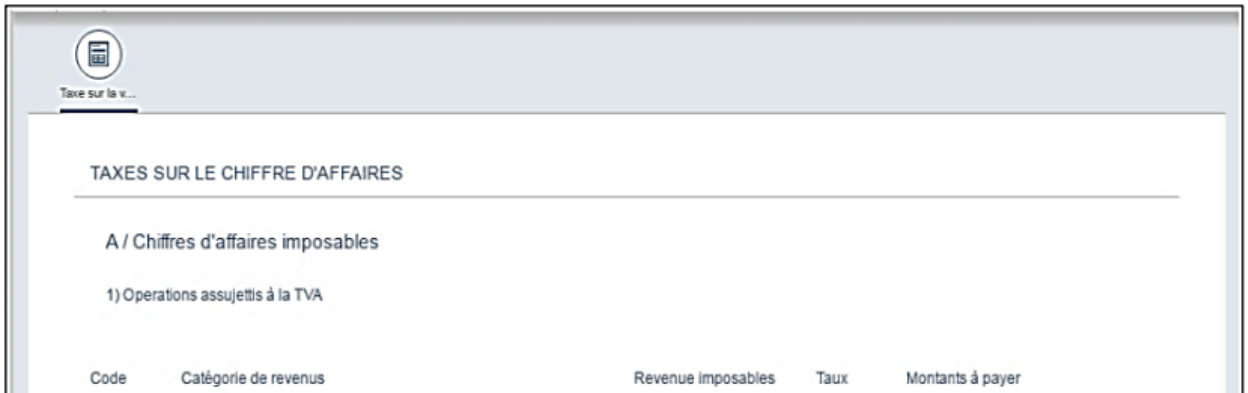

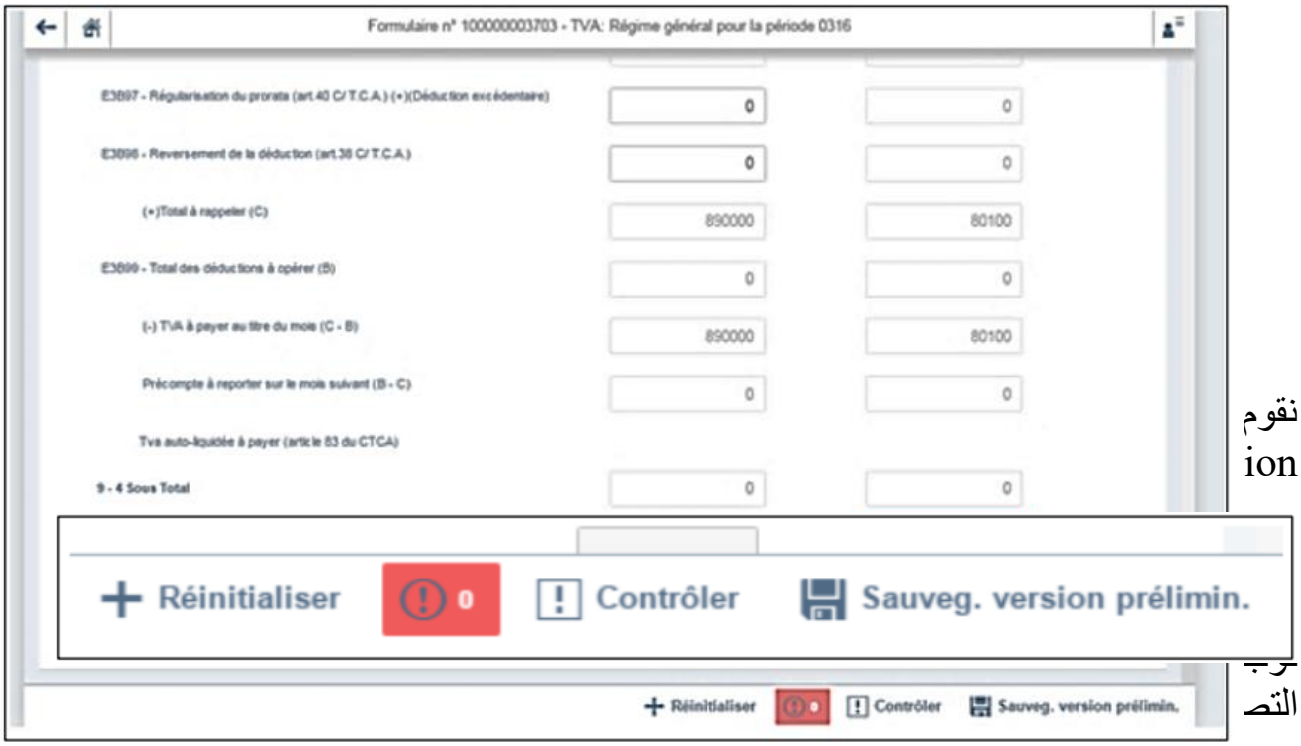

نقوم ion

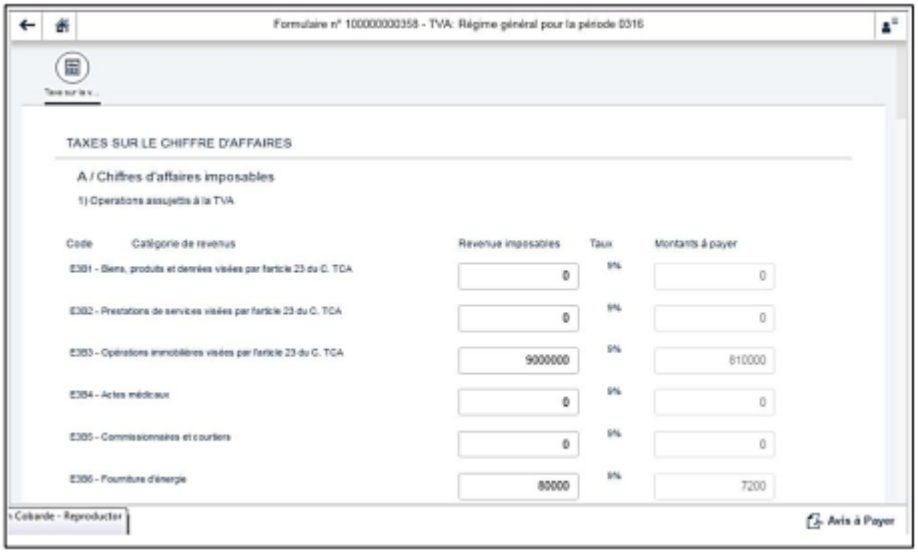

أخيرا: حفظ الدائم.

يعرض النظام رسالة تخبرنا بأنه تم إرسال تصريحنا بشكل صحيح في هذه اللحظة، يعتبر التصريح "مودعا على مستوى الخدمات الضريبية".
وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لدافعي الضرائب التابعين لإدارة الشركات الكبرى (DGE)، لن يتم قبول التصريح الضريبي عبر الإنترنت إلا في حالة إجراء الدفع الإلكتروني.

سيعرض النظام تلقائيا إشعار الدفع المقابل للإعلان المرسل (في إصدار ملف PDF).

بالرجوع إلى شاشة الالتزامات الضريبية وتحديد الزر الموجود أعلى يمين الشاشة، يتم عرض قائمة منسدلة: - يتضمن الزر "غير مملوء" قائمة الالتزامات الضريبية غير المصرح بها.
يشتمل الزر "الكل" على قائمة بجميع التصريحات الضريبية المعلنة وغير المعلن عنها (التقويم الضريبي).
إذا حددت زر "الكل"، فيمكنك: تتأكد من أن الالتزام الضريبي الذي أعلناه قد تم تحديثه بتاريخ الشحنة. إعادة تصور إشعار الدفع بالضغط على التسجيل.

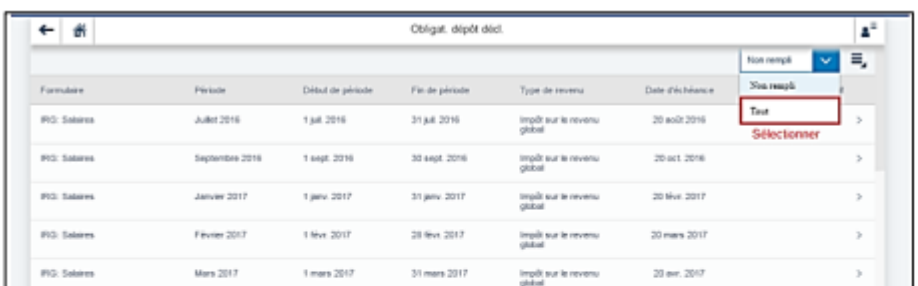

إذا لم نقم بعرض إشعار الدفع في إصدار PDF أو إذا قمنا بإغلاق النافلة بسرعة كبيرة جدا دون طباعتها، فتنقر على زر Notice to Pay لعرض إشعارنا للدفع مرة أخرى في إصدار PDF.

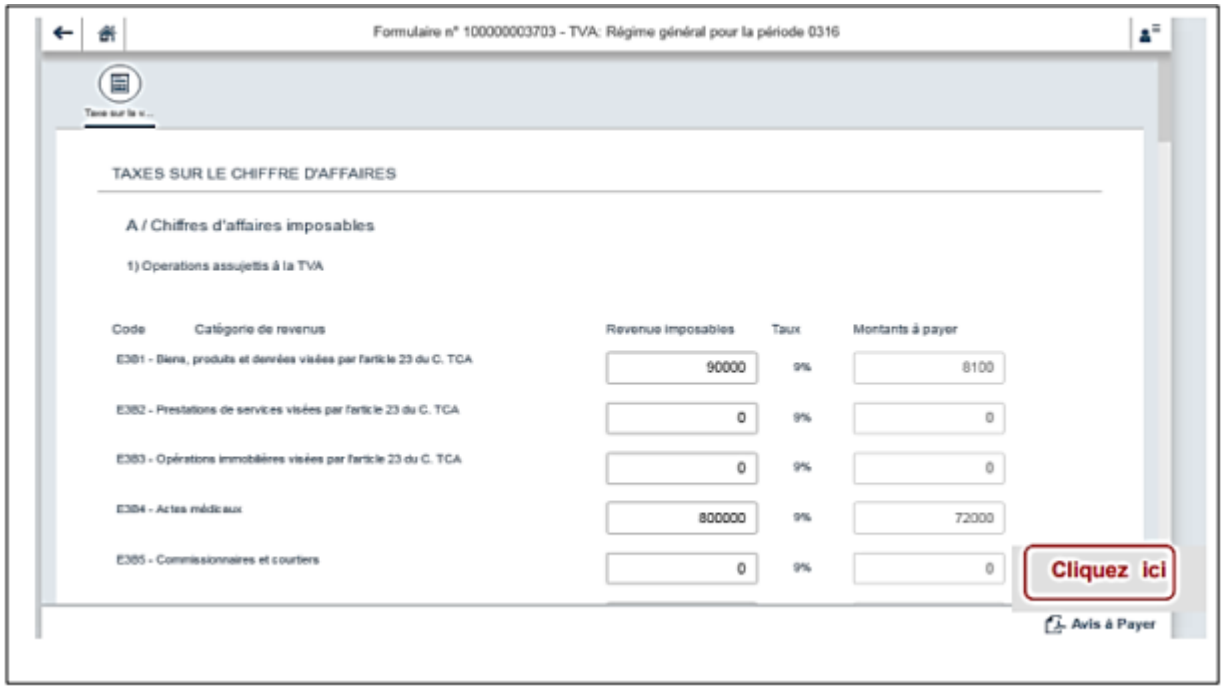

ثانيا: التصريحات الضريبية للأحداث:

تتعلق التصريحات الضريبية للأحداث بشكل أساسي بالتصريحات الضريبية العرضية من دافعي الضرائب الخاضعين لإدارة الشركات الكبرى DGE ومراكز ضريبة CDI ومراكز الضرائب المحلية CPI. وتشمل هذه IRG - رأس المال المنقول، وIRG - الخدمات المقدمة من قبل الشركات الأجنبية، وضريبة المعدل الموحد الفردي، ورسوم التسجيل، ودخل IRG / الأرض، وIRG / الدخل الزراعي، والضريبة على الأصول، وضريبة الحصول على محترف بطاقة الحرفي، الملصق الصغير للسيارة، ضريبة الحوافز على النفايات المتعلقة بأنشطة الرعاية في المستشفيات والعيادات، ضريبة الحوافز للتخلص من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، الضريبة الإضافية على مياه الصرف الصناعي، الضريبة الإضافية على التلوث، الضريبة المحددة على الأكياس البلاستيكية، إلخ.

لتسجيل تصريح ملازم لضريبة الحدث، من الضروري اتباع الخطوات التالية:

مثال: الاشتراك في إعلان IBS - الاستقطاع عند المصدر تختار على الصفحة الرئيسية ركن قائمة "النماذج".

تحدد الزر "إضافة نموذج" الموجود في الجزء السفلي الأيمن من الشاشة.

نقوم بالتحديد من القائمة المنسدلة:[1]

- نوع الضريبة

[1] www.mdfg

- الفترة المشمولة بالتقرير[1]

تقوم بتحديد الزر "متابعة"؛[2]

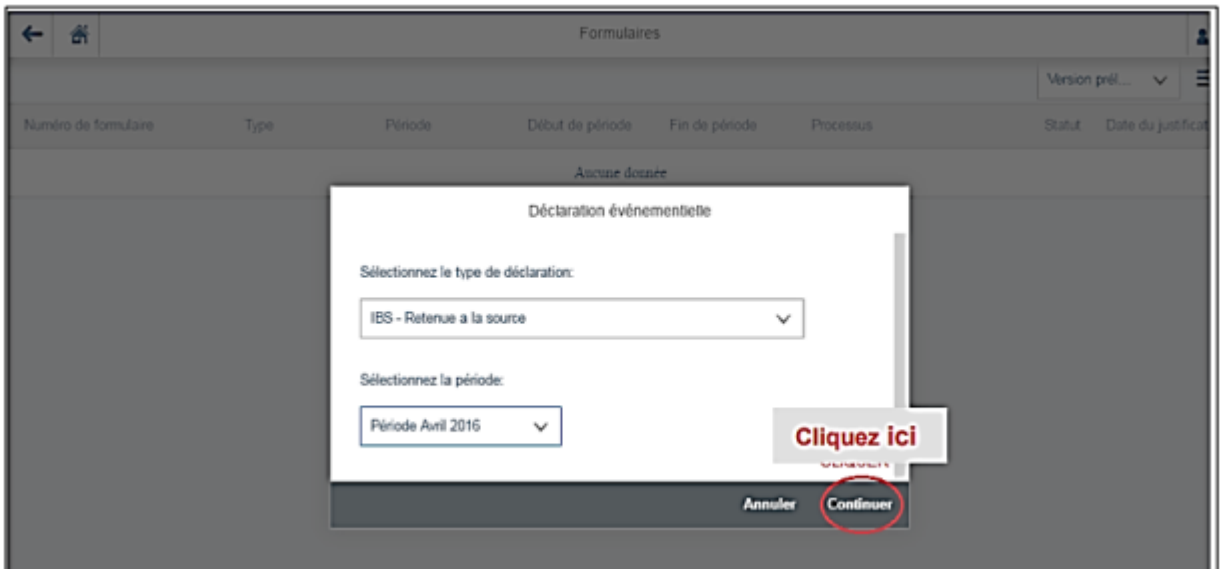

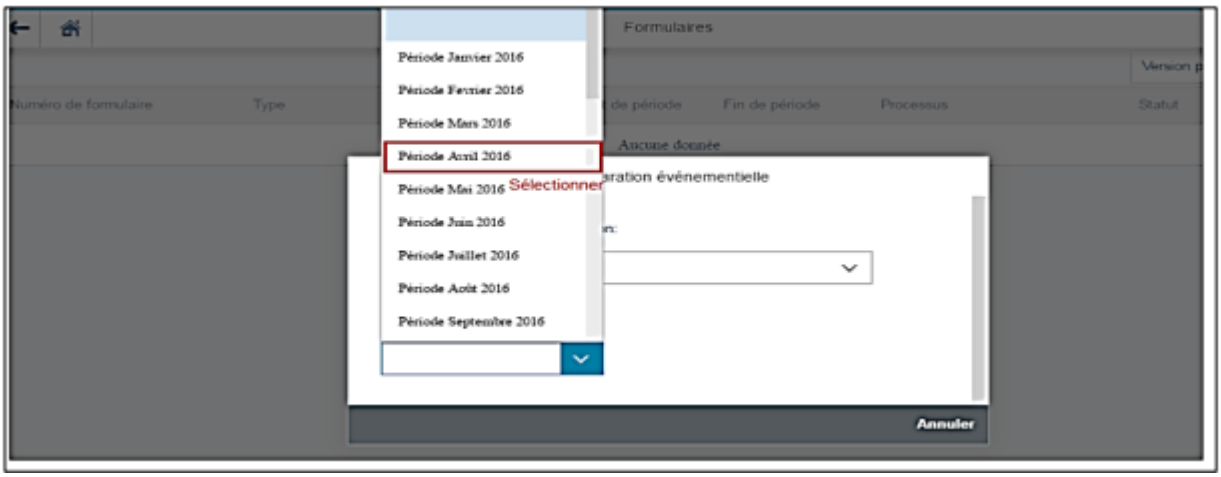

ملاحظة هامة: قبل إدخال البيانات يعرض النظام علينا تنبيها يذكرنا بمسؤوليتنا عن البيانات المدخلة. ننقر "موافق" حتى يتم عرض نموذج تصريح ضريبة الاستقطاع من IBS.

[1] www.mdfgi.gov.dz
[2] www.mdfgi.gov.dz

تدخل بيانات النموذج لحفظ التصريح، سيتعين علينا ملء حقول "الدخل الخاضع للضريبة" يدويا، ولا

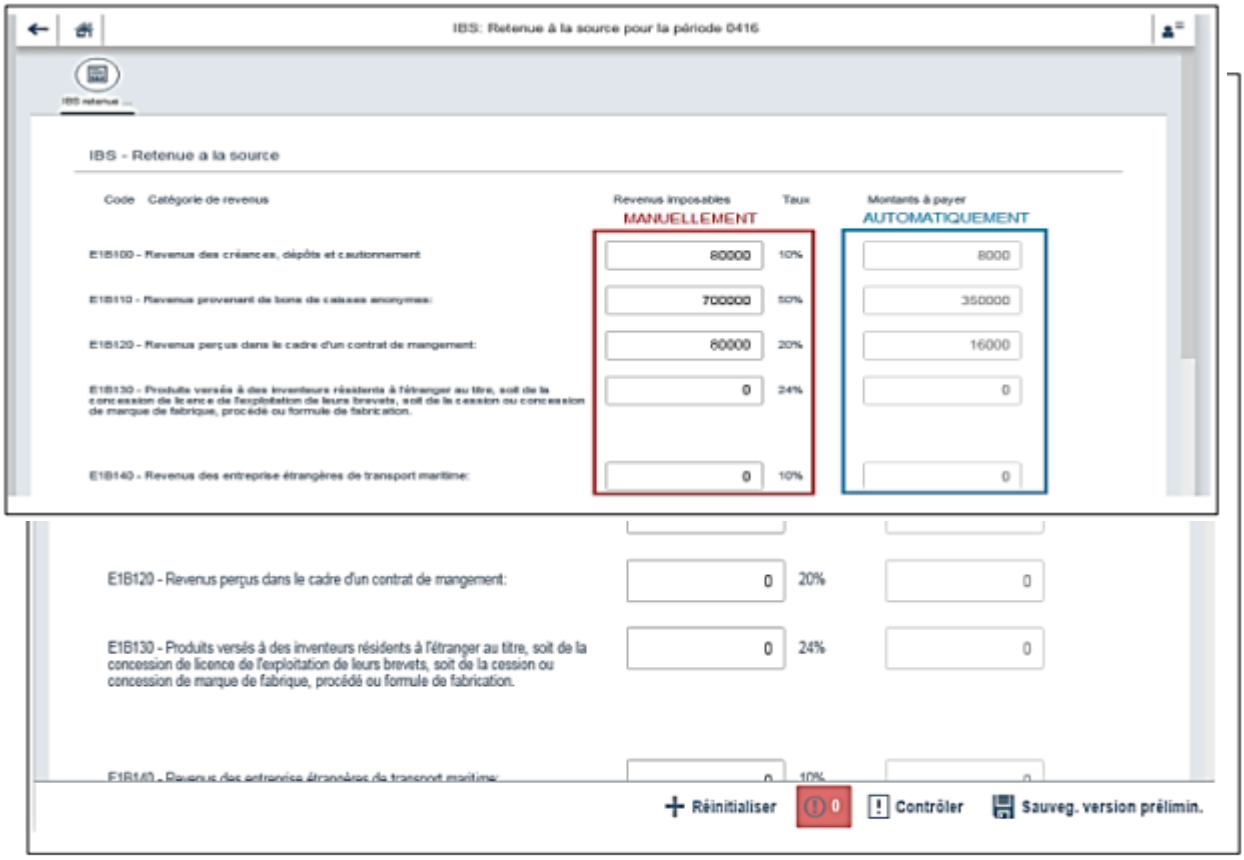

سيما

الحقول الموجودة في العمود الأول.
بالضغط على مفتاح "Enter" بلوحة المفاتيح، وسيقوم النظام تلقائيا بحساب المبلغ المطلوب دفعه.
بمجرد إدخال البيانات تحدد الزر "إعادة الحساب" الموجود أسفل النموذج، حتى يتمكن النظام من حساب المبلغ الإجمالي المطلوب دفعه.[1]
في حالة قيامنا بخطأ إدخال في نموذج التصريح، يتيح لنا زر + إعادة تعيين" مسح جميع الحقول التي ملأناها بالفعل، وبالتالي المتابعة إلى إدخال بيانات جديد.

[1] www.mdfgi.gov.dz

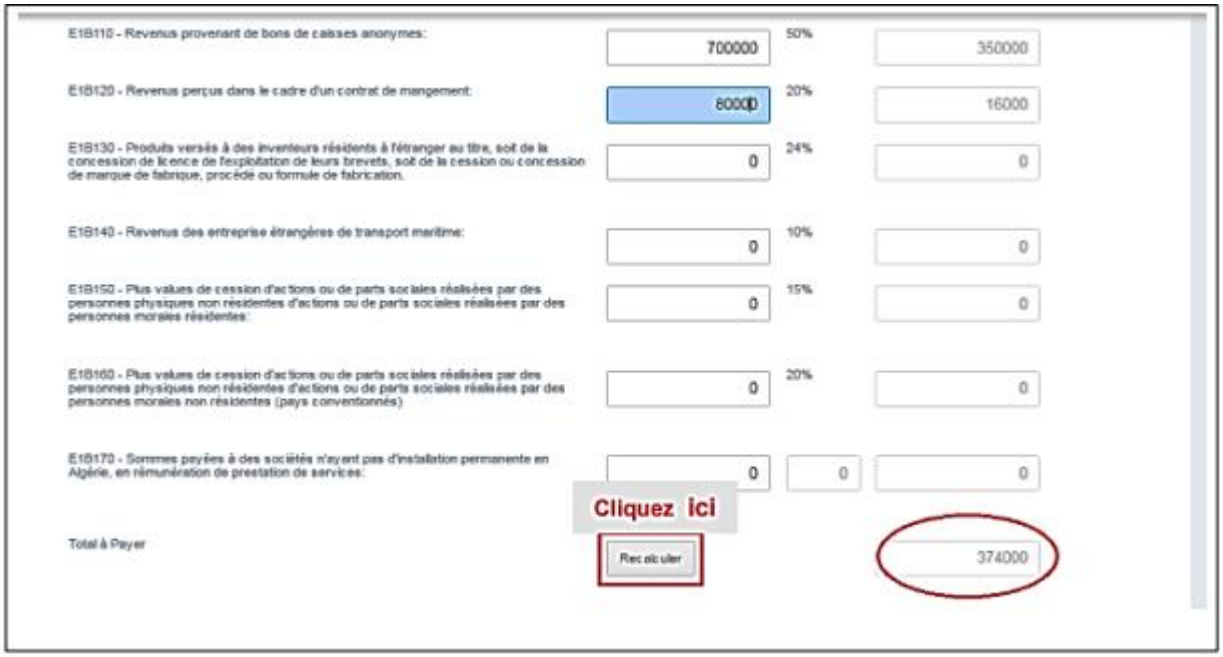

تحدد الزر "تحقق" للتحقق من البيانات التي تم إدخالها؛
المحدد الزر "save.pr initial version' لحفظ التصريح.
توجد الأزرار أسفل يمين الشاشة بالترتيب التالي:
يعرض النظام رسائل تخبرنا بتنفيذ الفحص وحفظ التصريح بشكل صحيح.[1]

أخيرا، نحدد الزر ، نسخة احتياطية دائمة.

[1] www.mdfgi..gov.dz

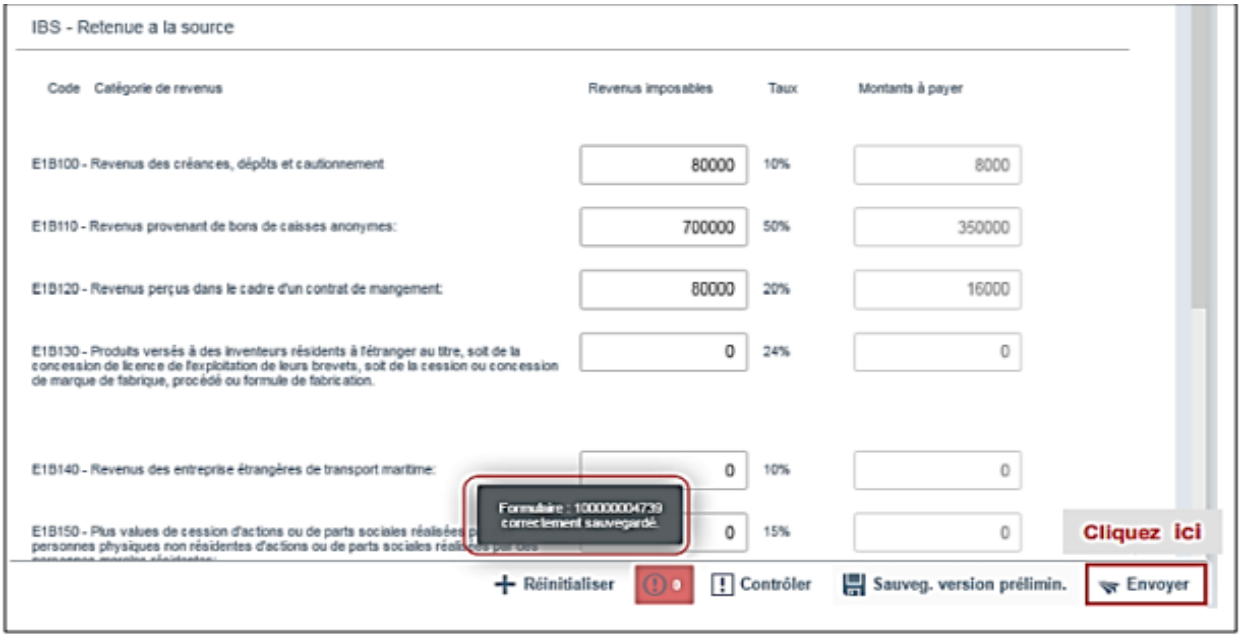

يعرض النظام رسالة تخبرنا بأنه تم إرسال تصريحنا بشكل صحيح في هذه اللحظة، يعتبر التصريح مقدما على مستوى الخدمات الضريبية".[1]

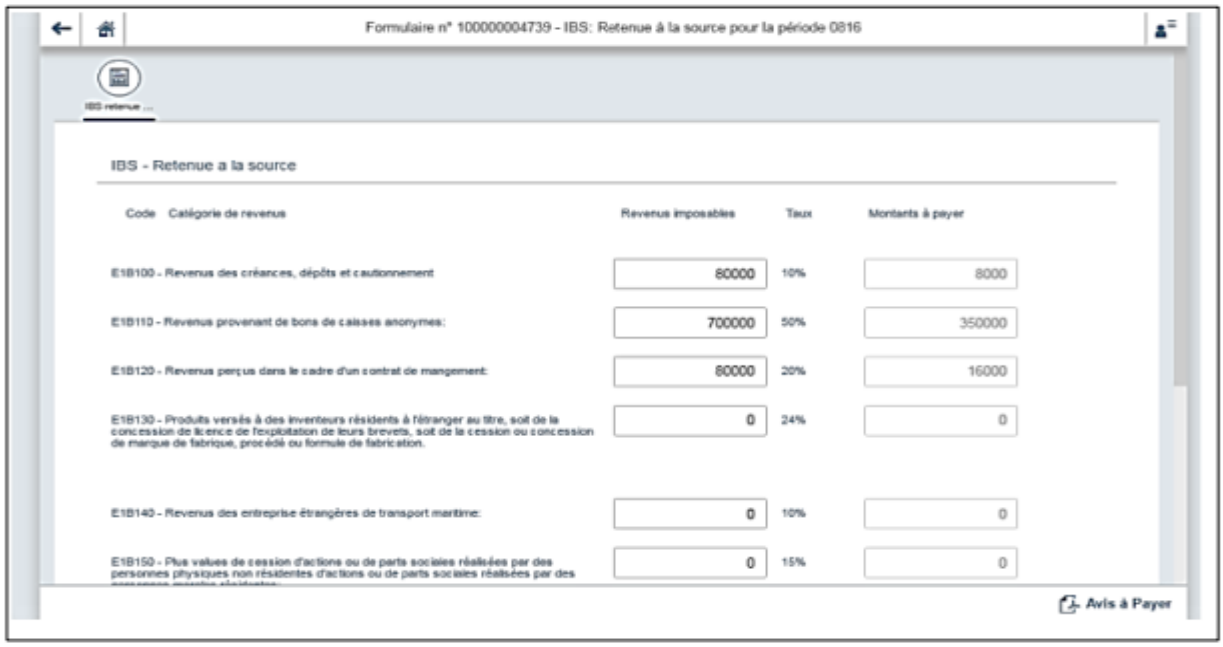

سيعرض النظام تلقائيا إشعار الدفع للمقابل للتصريح المرسل (في إصدار (PDF).
بالرجوع إلى شاشة النماذج وتحديد الزر الموجود أعلى يمين الشاشة، يتم عرض قائمة منسدلة:
يشتمل زر "الإصدار الأولي" على قائمة التصريحات الضريبية المحفوظة والتي لم يتم إرسالها بعد.
زر "مرسل" يتضمن قائمة التصريحات الضريبية المرسلة.[2]

[1] www.mdfgi.gov.dz
[2] www.mdfgi.gov.dz

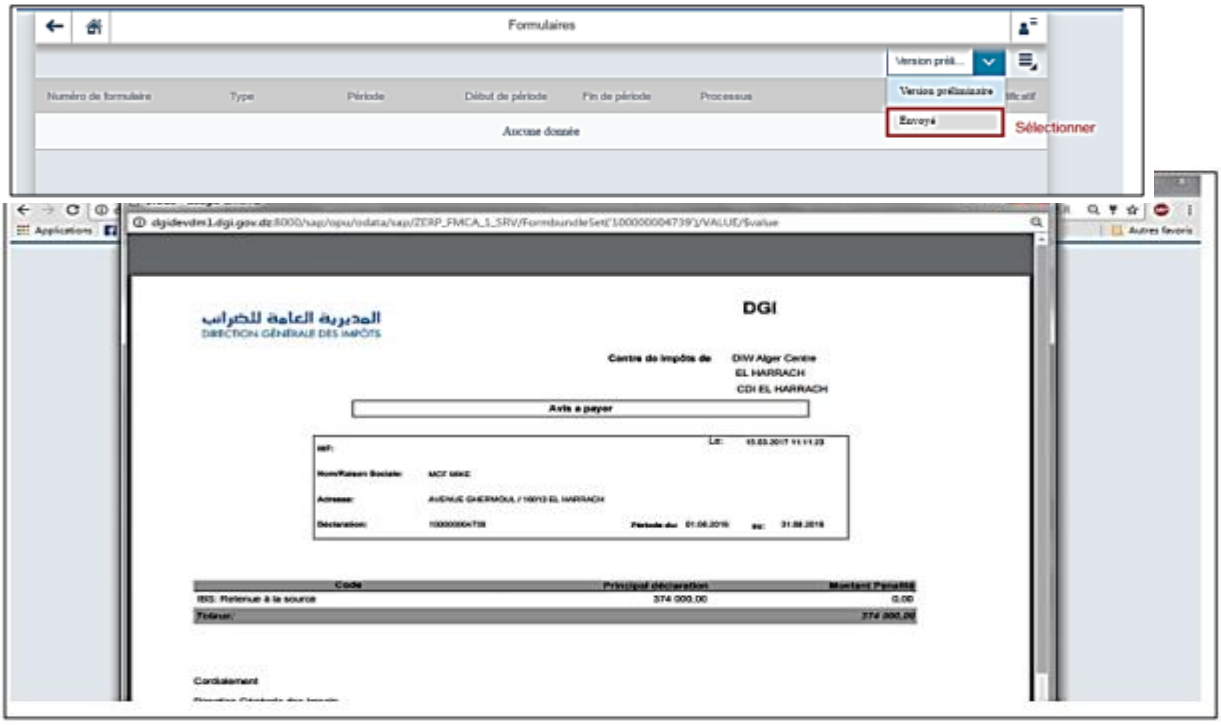
Formulaires
Numéro de formulaire
Type
Période
Début de période
Fin de période
Processus
Aucune donnée
Version prél...
Version préliminaire
Envoyé
Sélectionner
DGI
المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS
Centre de impôts de
DIV Alger Centre
EL HARRACH
CDI EL HARRACH
Avis a payer
Code
Principal déclaration
Montant Pénalité
IBS: Retenue à la source
374 000.00
0.00
Cachement

إذ
ال
ن

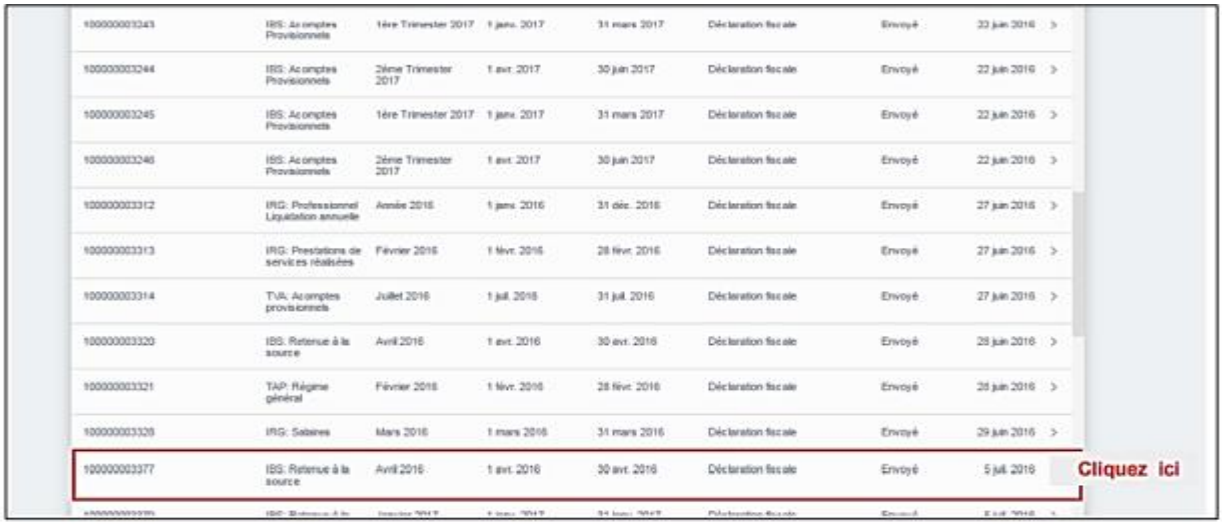
IBS: Retenue à la source
Avril 2016
1 avr. 2016
30 avr. 2016
Déclaration fiscale
Envoyé
5 juil. 2016
Cliquez ici

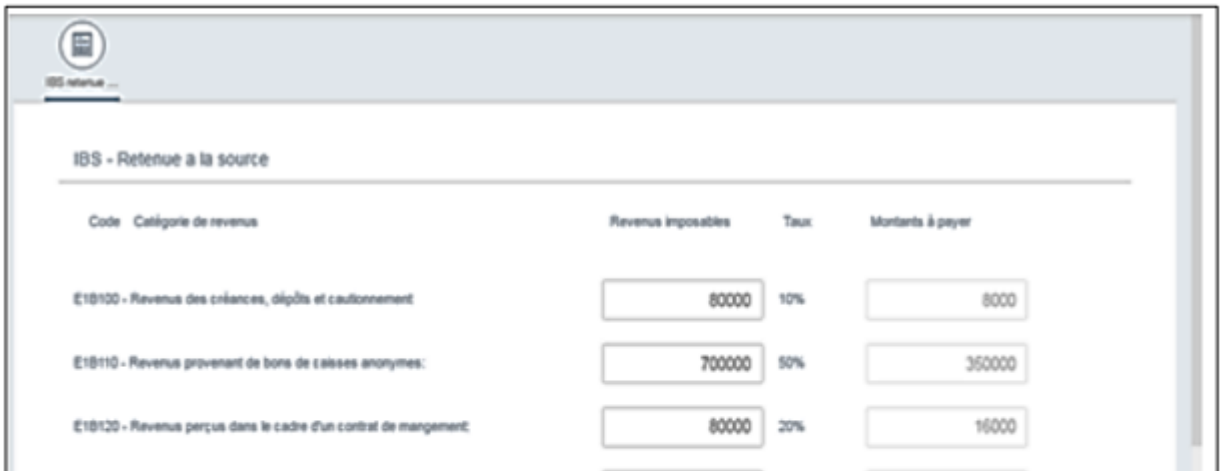
IBS - Retenue a la source
Code
Catégorie de revenus
Revenus imposables
Taux
Montants à payer
E1B100 - Revenus des créances, dépôts et cautionnement
80000
10%
8000
E1B110 - Revenus provenant de bons de caisses anonymes:
700000
50%
350000
E1B120 - Revenus perçus dans le cadre d'un contrat de mangement
80000
20%
16000

[1] www.i

خلاصة الفصل :

لقد بذلت الحكومة الجزائرية مجهوداتها في اطار تبني فكرة الإدارة الإلكترونية وتجسيدها ميدانيا في مجال القطاع الجبائي والتخلص من الإدارة التقليدية في توجه نحو عصرنتها خاصة وأن الإدارة الإلكترونية في هذا المجال أداة فعالة في التسيير والتحديث وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج وهي:

- الادارة الإلكترونية تمثل اسلوبا جديدا لتقديم خدمات للمواطن من خلال الرفع من كفاءة الآداء الحكومي وتقليص الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطن وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة وموفرة للجهد والوقت والاستفادة من الثورة الرقمية .
- و لتطبيق مخطط عصرنة الإدارة الجبائية قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء قاعدة معلومات وبيانات يلجها المكلف بالإضافة إلى التدابير الجديدة المتعلقة بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمات المقدمة للمكلفين.
- في اطار الإصلاحات وتمهيدا لعصرنة القطاع قامت المديرية العامة للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، بتطوير الموقع الذي يقدم خدمات متنوعة للمكفيين بالضريبة مع امكانية التصريح الالكتروني والدفع عن بعد .
- تسعى المديرية العامة للضرائب نحو رقمنة جميع العمليات الجبائية و كذا التشغيل الآلي الشامل لجميع اجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل الجبائي.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا التي قمنا بها حاولنا التطرق إلى أحد أهم المواضيع الراهنة والتي شغلت اهتمام الحكومة الجزائرية أنا و هي ضرورة تبنى فكرة الإدارة الإلكترونية في ظل التطور في المجال التكنولوجي المعلوماتي للأنظمة الإلكترونية والذي اصبح ضرورة ملحة واجبة التطبيق في جميع القطاعات والميادين بما في ذلك القطاع الضريبي الذي هو أهم موارد الخزينة العمومية إذ يعتبر الطموح الأساسي الذي تسعى إليه الإدارة الجبائية في الوقت الراهن هو عصرنة كافة هياكلها الادارية من خلال رقمنة العمليات الجبائية و استحداث طرق جديدة للدفع والتحصيل الجبائي وذلك من خلال الشروع بالعمل بالتصريح عن بعد باستخدام التصريح الضريبي الإلكتروني كأحد الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال كطريقة لا يمكن الاستغناء عنها من طرف الإدارة الضريبية لتحسين أدائها والرفع من جودة خدماتها .

من خلال ما سبق ولمعالجة الموضوع والإجابة عن السؤال المطروح **"ما هو واقع النظام الجبائي الضريبي وما مدى مواكبته للمتغيرات الحاصلة في جميع المجالات لاسيما ما تعلق برقمنة هذا القطاع.**

تم التركيز في البحث على مجموعة من النقاط ذات الصلة بالإشكالية حيث قسمنا البحث إلى ثلاث فصول منها اثنين نظريين من أجل الإلمام بحيثيات الموضوع والتعريف بمتغيرات الدراسة وفصل ثالث تعرفنا فيه على أهم المنصات الإلكترونية المسخرة لتفعيل العمل الجبائي الإلكتروني من خلال الولوج في المنصة الرقمية " جبايتك " التي خصصتها المديرية العامة للضرائب من أجل التصريح والدفع الإلكتروني من قبل المكلفين بعيدا عن الطرق التقليدية، وقد تمكنا في دراستنا إلى التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما يخص الفرضيات وأخرى عامة .

بالنسبة للفرضية الأولى فوجدنا أن الاصلاحات التي مست النظام الضريبي فقد كانت لابد منها من أجل عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية حيث تعد من أهداف مشروع عصرنة الإدارة الجبائية هو رقمنة كافة العمليات الجبائية، حيث تسعى الادارة الجبائية جاهدة إلى إعادة الثقة بينها وبين المكلفين بالضريبة من أجل الوفاء بالتزاماتهم الجبائية من خلال تقديم خدمات ذات جودة وتلبية احتياجات المكلفين بسهولة مطلقة على اساس النزاهة والشفافية والتحول من أسلوب إداري روتيني تقليدي إلى ادارة إلكترونية وانجاز العمليات الجبائية من خلال الانترنت والمواقع الالكترونية .

- بالنسبة للفرضية الثانية توصلنا إلى أن الاصلاحات كانت البداية لتطوير واستحداث هياكل جديدة بالقطاع ترمي إلى تحسين الأداء والارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين وتشجيعهم على الالتزام بأداء واجباتهم الجائية المنوطة بهم من خلال توظيف المديرية العامة للضرائب لتقنيات الرقمنة الحديثة في تحويل معاملاتها إلى معاملات إلكترونية لخدمة المكلفين حيث وضعت تحت تصرفهم بوابة مخصصة للإجراءات الالكترونية تسمى " جبايتك"
- بالنسبة للفرضية الثالثة وجدنا أنه للتصريحات الجبائية الالكترونية أثر في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بالمديرية العامة للضرائب وخلق وعي وحس ضريبي في أداء التصريحات الجبائية سواء كان ذلك في السنوات التي سبقت تطبيق التصريح

الضريبي بواسطة الانترنت وهذا دليل على تقبل المجتمع الضريبي لفكرة مواكبة العصرنة الرقمية.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للجباية الضريبة في ظل الاقتصاد الرقمي خلصنا إلى جملة من النتائج اتجاه النظام الضريبي نحو الرقمنة يعمل على زيادة كفاءته وتحقيق جودة الخدمات، كما يساهم في تسهيل وتبسيط الاجراءات التي من شأنها تقليل التكاليف بالنسبة للمستثمر وكذلك بالنسبة للإدارة الضريبية.

- رقمنة النظام الضريبي يخضع لمجموعة من المتطلبات المتمثلة في توفير وسائل تكنولوجيا الاعلام و الاتصال وكذلك تأهيل الكوادر البشرية للتطبيق الامثل لهذا التحول الرقمي.
- يجذب التحول الرقمي الاستثمارات الاجنبية المباشرة لما يوفره من شفافية في المناخ الاستثماري وتسهيل العمليات والاجراءات الضريبية وتقليل التكاليف على المستثمر ومنه زيادة معدل الربحية .
- تفعيل النظام الضريبي والحد من الغش والتهرب الضريبي ولابد من الرقمنة الكلية للمنظومة والمؤسسات ذات الصلة والتابعة لها كالبنوك والمؤسسات المصرفية مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة.
- الرقمنة الجزئية للخدمات الضريبية في الجزائر من خلال تحقيق التصريح الإلكتروني و الدفع الالكتروني عملت على تحسين الخدمات ولو بنسبة قليلة .
- يعاني المجتمع الجزائري من انعدام الثقافة الالكترونية حيث لايزال يعتمد في تعاملاته على الإجراءات التقليدية وهذا ينعكس سلبا على مسار التحول الرقمي .
- رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لكسرة الفجوة الرقمية إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد عن التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي الذى وصلت إليه الدول المتقدمة وبعض الدول العربية ويعود هذا إلى عدة عوامل منها عدم توفير تكاليف لازم لتحقيق هذا التحول ، انتشار الأمية الرقمية، عدم وضع قوانين تنظيمية تلزم باستخدام الانظمة الرقمية .
- ضرورة العمل على غرس ثقافة التعامل بالتكنولوجيات الحديثة من خلال نشرات إعلامية ولوحات اشهارية .

توصيات الدراسة

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة بالموضوع :

- تحسين تدفق الانترنت على مستوى التراب الوطني
- وضع خطط استراتيجية لتحقيق التحول الرقمي على مستوى النظام الضريبي وجميع باقي الحكومات الوطنية ولحاق بركب الدول المتقدمة .
- وضع البنية التحية اللازمة للتحول الرقمي والسعي للتطور المستمر في مجال رقمنة النظام الضريبي للوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة والاستعانة والاستفادة من التجارب العربية والدول المتقدمة الرائدة للرقمنة .
- وضع شبكة إلكترونية تجمع بين الجهات الضريبية و باقي الجهات الحكومية لتوفير السهولة والسرعة في تبادل المعلومات.

- تبني نظام الفوترة الالكترونية كأحد آليات توسيع القاعدة الضريبة ودمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي .
- تأهيل الكوادر البشرية لتمكين التحول الرقمي وضمان الاستخدام الامثل للخدمات الالكترونية و من ثم تسهيل الاجراءات الضريبية وتحسين جودة وكفاءة وفعالية النظام الضريبي، والذى يعمل على تحسين العلاقة بين المستثمر والادارة الضريبية.
- العمل على تطوير البنوك والمؤسسات المصرفية وكذا وسائل الدفع الإلكتروني، وتوفير الحماية اللازمة للمعاملات الالكترونية .
- عدم اقتصار الرقمنة على مستوى النظام الضريبي فقط بل تعميمها على باقي القطاعات الحكومية لأنها منظومة مترابطة ، وبالتالي توفير الوقت والجهد والتكاليف بالنسبة للحكومة وبالنسبة للمستثمر كذلك وبالتالي زيادة نسبة ارباحه مما يعمل على جذب المستثمر .
- العمل على دعم الاستقرار السياسي وإلغاء تعدد القوانين و الإسراع بمعالجة مشاكل الاستثمار، وكذا توفير المناخ الملائم للاستثمار .

قائمة المصادر والمراجع

القائمـــة المراجـــع

1 – الكتب

- حسين الصغير " دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية " دار المحمدية العامة الجزائر، الطبعة الأولى 1999 م .
- محمد أحمد الكايد " الإدارة المالية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي " الطبعة الأولى، دار الكنوز . المعرفة العلمية للنشر عمان 2010 م.
- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر 2006 .
- خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان طبعة 3، 2005 م .
- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الاشخاص الطبيعيين والمعنويين، الطبعة الثانية دار هومة للنشر والتوريع الجزائر 2006 .
- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت 2003 .
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1965 م.
- عبد الناصر نور وآخرون "الضرائب ومحاسبتها "دار المسيرة للنشر والتوريع عمان، الطبعة الأولى 2003 م الطبعة الثانية 2008 م .
- قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة بومرداس 2012.
- محمد أبو نصار، محفوظ المشاعلة، الضرائب ومحاسبتها بين الضريبة والتطبيق مطابع الدستور التجاري الأردن 2002 .
- محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة، جامعة مصر 1996 م .
- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر 2003م.
- جعفر حسين جاسم الطائي، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية البيضاء الجماهيرية الليبية 2009م.
- ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة هومة، الجزائر، 2003م.
- فريد النجا، الاقتصاد الرقمي، دار الجامعية للثقافة والنشر الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007
- غدير باسم غدير، الاقتصاد المعرفي نحو نمط اقتصادي جديد، دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع الجزء الأول 2001.
- رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 1999م.
- علي شاكر، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة الضريبية.

- وشان أحمد، بلعزوز بن علي: الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية.
-مصطفى يوسف الكافي: اقتصاديات البيئة، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، دمشق الطبعة الأولى 2013.
- مصطفى حمدي محمود جمعة، النظام القانوني للوكالة بالعمولة الإلكترونية، منشأة المعارف الإسكندرية مصر 2018.
- هشام الدين، توجهات ترسم مستقبل التجارة الإلكترونية ،دراسة عن تأثير التجارة الإلكترونية على الملكية الفردية للأمن الإلكتروني ،أكاديمية البحث العلمي التكنولوجي القاهرة، مصر 2001.

2- المذكرات والاطروحات .

- الماستر

رقمنة الإدارة الضريبية واثرها على التحصيل الضريبي، بوزين يوسف، حدو عبد الهادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة جباية معمقة، جامعة ابن خلدون، 2022/2021
- دحدوح رياض، حداد عزيز، اليات تحصيل الضريبة في ظل الجباية الجديدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية 2005/2004.
- بلقاسم يزير، أحمد رحماني، النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاحات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إدارة ومالية، 2017/2016 م.
وكواك عبد السلام، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان فعالية النظام الضريبي في الجزائر دفعة 2012/2011 .

- الماجستير

- بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، الآفاق والتحديات، مقدمة نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة 2005م.

- الدكتوراه

- إبراهيم حراش، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2012م.
- شيلي أحلام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر2020.
- قناص علي، التصريحات الجبائية الالكترونية كألية لتقليل الفجوة الضريبية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2023/2022

3- **القوانين والمراسيم**

القانون رقم 90-39 المؤرخ في 2000/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1990

قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية 2022

4- المجلات والمقالات

- الملتقيات

- بدوي محمد، انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على اقتصاديات الدولة، جامعة سعد دحلب، البليدة.

5- المراجع الالكترونية .

-الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: www.mf.dgi.dz

-bulletin d'information de la direction générale des impots ,Amélioration de l'accueil du public ,la lettre de la DGI.N°52/2011.

قائمة الملاحق

الملاحق

جدول السلم التصاعدي على الدخل الإجمالي بدءا من 1999 ، المادة 10 من قانون المالية لسنة 1999 المادة 104 .

- جـــدول كيفيـــة تطبيـــق التصاعديـــة الإجماليـــة بالطبـــقات .
- جـــدول التوزيـــع الرســـم علـــى النشـــاط المهنـــي .
- جـــدول معـــدلات الضريبـــة علـــى الدخـــل الاجمالـــي .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

بلاغ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

بلاغ

متعلق بتمديد أجل اكتتاب التصريحات السنوية للنتائج و المداخيل لسنة 2023

تنهي المديرية العامة للضرائب إلى علم جميع المكلفين بالضريبة أنه تم تمديد أجل اكتتاب التصريحات السنوية للنتائج (سلسلة ج رقم 4 و سلسلة ج رقم 11) و التصريح السنوي بالمداخيل (سلسلة ج رقم 1) ، المتعلقة بسنة 2023 ، و كذا الوثائق الملحقة لهم ،إلى 31 ماي 2024 ،

كما يخص هذا التمديد أيضا التصريح السنوي عن بعد لأسعار التحويل، المنصوص عليه في المادة 151 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

وبما أن يوم 31 ماي يصادف يوم عطلة قانونية، يتم تأجيله إلى يوم العمل التالي، أي إلى غاية الأحد 02 جوان 2024.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الرقم / ك ع إ ت ع ت/ ق ع ت ع ت/2024

chela
ues, commerciales et des sciences gestion

استمارة تقييم المتربص(ة)

الإســـــــــم و اللقب:سعيدي اليامنة / بلعيدي فضيلة

تاريـــــــــخ المـيـــلاد :03/08/1981 /04/06/0986

مكـــان المـــــيلاد:خنشل

التـــــــخـــــصص:اقتص

عنوان المذكرة:جباية الضرائب في ظل الاقتصاد الرقمي

مكان التربص:مفتشية الضرائب / المنطقة الصناعية / خنشلة

عناصر المواظبة	العلامة	ملا
المواظبة	04/.04.....	
المبادرة	04/.04.....	
المعارف التطبيقية	04/.03.....	
قدرة العمل	04/.04.....	
العلاقة مع العمال	04/.04.....	
العلامة النهائية	20/.19.....	

ملاحظات اخرى :.....

ممثل المؤسسة

رئيس القسم

رئيس المصلحة
إمضاء : ح . سعودي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

aire
e Scientifique

ces de gestion

الرقم: 02 / ك ع إ ت ع ت/ ق ع ا/2024

تنبيه

يشرفنا أن أطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل الم

الاســـم و اللـقـــب : سعيدي اليامنة / بلعيدي فض

تاريخ ومكان الميلاد :03/08/1981 /06/04/01986

رقم التســـجـــيـــل: 1901493611 / 4111717

الموضوع: جباية الضرائب في ظل الاقتصاد الرقمي

*وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤس